الأمم المتحدة A/55/PV.52

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٥٢**
الاثنين، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونغرا (سورينام).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الخامسة والخمسين

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

التقرير الأول للجنة وثائق التفويض (A/55/537 و Corr.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ينص مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٣ من تقريرها الأول (A/55/537) على ما يلي:

”إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصية الواردة فيه،

توافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.“

نبت الآن في توصية لجنة وثائق التفويض على النحو المبين في الفقرة ١٣ من تقريرها الأول.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية الذي يرغب في الكلام تعليلا للتصويت أو الموقف قبل أن تبت الجمعية في مشروع القرار.

السيد حمزئي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تحفظاته عن الأجزاء الواردة في التقرير الأول للجنة وثائق التفويض (A/55/537 و Corr.1) والمتعلقة بوثائق تفويض إسرائيل، وتمشيا مع موقف حكومة جمهورية إيران الإسلامية من هذه القضية، يود وفدي الإعراب عن عدم تأييده لأجزاء التقرير التي تشير إلى الموافقة على وثائق تفويض إسرائيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار الموصى به في الفقرة ١٣ من تقريرها بدون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحذو حذوها؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-72994 (A)
0072994

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥٥/١٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣ من جدول الأعمال.

البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/53/284 و Corr.1)

مشروع قرار (A/55/L.25)

تعديل (A/55/L.26)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):أعطي الكلمة للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، لعرض تقرير الوكالة عن عام ١٩٩٩.

السيد البرادعي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلم بالانكليزية): استرعى مؤتمر قمة الألفية المعقود في أوائل أيلول/سبتمبر انتباه العالم بشكل مركز إلى عدد من الأهداف للألفية الجديدة وهي: إحلال سلام عالمي دائم، والقضاء على الفقر، ومكافحة الأمراض، وحماية البيئة. وفي إطار جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف فإنها تؤدي دورا متواضعا ولكنه ضروري – وسوف أتكلم اليوم بإيجاز عن ثلاث مهام أساسية للوكالة هي: دورنا باعتبارنا حافزا على استحداث ونقل التكنولوجيات النووية السلمية، وجهودنا لمنع انتشار الأسلحة النووية، والتحرك قدما نحو نزع الأسلحة النووية، وعملنا لبناء وصون نظام عالمي للأمان النووي.

والتكنولوجيات النووية توفر حلولا مستصوبة – وهي أحيانا الحلول الوحيدة – لكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل الوكالة وفقا لنظامها الأساسي، بمثابة حافز لاستحداث ونقل تلك التكنولوجيات.

ففي عام ١٩٩٩ وفرت الطاقة النووية قرابة سدس الكهرباء العالمية. وتتفاوت الاتجاهات بحسب الأقاليم: فبعض البلدان تلغي تدريجيا محطات الطاقة النووية بينما يشرع بعضها الآخر في إقامة إنشاءات جديدة أو بحث وتطوير مبتكرين. وبينما يظل مستقبل الطاقة النووية غير مؤكد يتضح أن عوامل معينة ستكون حاسمة بالنسبة لذلك المستقبل وهي: أمان عمليات المرافق؛ والجدوى الثابتة للتصريف المأمون والسليم بيئيا للنفايات المشعة؛ والقدرة على جعل الطاقة النووية منافسة اقتصاديا؛ وتزايد الحاجة إلى مصادر للطاقة نظيفة بيئيا؛ والتقبل العام لها. وقد دفعت توقعات الطلب العالمي على الطاقة، التي روعيت فيها تطورات احتياجات البلدان النامية والزيادة المتوقعة في أعداد السكان البالغة بليونين من البشر على مدى العقدين القادمين، مجلس الطاقة العالمي إلى أن يخلص إلى أن الاعتماد الكلي على الوقود الأحفوري والمرافق الهيدروكهربية الضخمة ليس أمرا مستداما، والى أن الوضع الراهن للاحتياجات من الطاقة النووية يجب أن يستقر، مع إمكانية التوسع في المستقبل.

وفي ذلك السياق، فإن دور الوكالة هو المساعدة على كفالة بقاء خيار الطاقة النووية مفتوحا، وهذه عملية تقتضي كفالة الاستماع العادل من أجل الطاقة النووية في المناقشة المقارنة لتقييم الطاقة النووية، مع الحفاظ على الخبرات النووية في وقت يتابع فيه عدد أقل من الشباب مستقبلهم في العلوم النووية، وقبل كل هذا استحداث مفاعلات مبتكرة وتكنولوجيات لدورة الوقود.

وللنجاح في هذه المهمة لابد أن تكون المفاعلات المبتكرة وتكنولوجيات دورة الوقود المأمونة أصلا من حيث التشغيل وتصريف النفايات، ومقاومة للانتشار، وجدوى

التكاليف، وقابلية التكيف مع مختلف التطبيقات والاحتياجات النووية. والوكالة تزمع في أواخر هذا العام إنشاء فرقة عمل تعنى بالمفاعلات المبتكرة لتقييم التكنولوجيا واحتياجات الطاقة للمستعملين المحتملين والنظر في الجهود القائمة في هذا المجال وتحديد البحث والتطوير الإضافيين اللذين يجب تشجيعهما لتلبية احتياجات الدول الأعضاء. وطبيعي أننا سنعمل في هذا المجال بتعاون وثيق مع المبادرات الأخرى الوطنية والمتعددة الجنسيات.

ويتعلق جزء رئيسي من أنشطة التكنولوجيا النووية التي تقوم بها الوكالة بتطبيقات غير توليد الكهرباء. كما أن مشاريع البحث التي تنسقها الوكالة والتي تدعمها مختبراتنا للبحث والخدمة تركز على استخدام التقنيات النووية والنظائر المشعة لأغراض تشمل فيما تشمل زيادة إنتاج الأغذية ومكافحة الأمراض وإدارة الموارد المائية وحماية البيئات الأرضية والبحرية. ففي مجال الأغذية والزراعة، على سبيل المثال، حققت تقنيات تعقيم الحشرات مكاسب هامة في إنتاج الماشية وإنتاج الفواكه؛ واستخدمت التهجينات المحرضة بالإشعاع في إنتاج محاصيل وفيرة الغلة وعالية الجودة؛ واستخدم الإشعاع المباشر للأغذية في الحفاظ على بقائها طازجة، والقضاء على الكائنات الحية المسببة للأمراض.

وفي كل عام تستنبط تقنيات نووية جديدة تتصل بصحة الإنسان. ففي هذا العام انصب تركيز برنامج الوكالة للمساعدة والتنسيق، بصورة كبيرة على صلاحية الأدوات النووية الجديدة لتشخيص السلالات المقاومة للعقاقير بالنسبة للملاريا والتدرن الرئوي. وكانت للوكالة أعمال أخرى تتعلق بإجراءات التشخيص دعما للتطبيقات الطبية التي تتراوح بين طب الأطفال وعلوم القلب واستخدام النظائر المستقرة في دراسات سوء التغذية لتتبع أثر جرعات الفيتامينات والمغذيات الأخرى.

كما أن إدارة الموارد المائية مجال يشغل البال بشكل متزايد على الصعيد العالمي. فهناك اليوم أكثر من مليار شخص لا يحصلون على المياه النقية، وسوف يواجه قرابة ثلثي المجتمع العالمي نقصا في المياه النقية بحلول عام ٢٠٢٥. وفضلا عن مشاريع تقنيات إزالة الملوحة، تدعم الوكالة استخدام الدول الأعضاء الواسع النطاق للنظائر الهيدرولوجية لتخطيط طبقات المياه الجوفية لإدارة موارد المياه المستدامة. كما بدأنا أيضا دعم استكشاف الدول الأعضاء لاحتمال استخدام معجلات الحزمة الالكترونية المتقدمة لتطهير مياه الصرف ومياه الشرب.

وتركز مشاريع أخرى للوكالة على مجموعة متنوعة من التحليلات البيئية وتقنيات التطهير. ومثال ذلك استخدام الإشعاع المؤين لتطهير غاز المداخن من مصانع تعمل على صرف الفحم - وهي تقنية طورتها الوكالة - ويجري الآن تجربتها وتطويرها في بلغاريا وبولندا والصين واليابان. ومن بين المبادرات الهامة الأخيرة تنسيق الوكالة للجهود الرامية إلى تطوير تقنيات نووية لاكتشاف الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي ما زالت تشوه المدنيين في المناطق التي شهدت صراعات في وقت سابق.

وفي كل مجال من مجالات التطبيق النووي، تسعى الوكالة إلى النهوض بتطوير وتطبيق تقنيات تخدم أولويات الدول الأعضاء، مع التركيز على الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وأينما تمثل التكنولوجيا النووية أكثر السبل فعالية للتصدي إلى مشكلة ما، وإنما تتوفر لدى البلد المتلقي الهياكل الأساسية اللازمة، تكفل الوكالة نقلا آمنا وفعالا للتكنولوجيا. وفي عام ١٩٩٩، بلغت تكلفة برنامجنا للتعاون التقني قرابة ٦٤ مليون دولار مع اشتماله على أكثر من ٨٥٠ مشروعا. ويتناول التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩٩ المعروض على الجمعية هذه

الإنجازات بمزيد من التفصيل وغيرها من الإنجازات التي حققتها الوكالة.

ويهدف نظام ضمانات الوكالة إلى ضمان استخدام المواد والمرافق النووية للأغراض السلمية على وجه الحصر. وفي السنوات الأخيرة، عززنا قدرات ضماناتنا لا لنتمكن من ضمان عدم تحويل المواد النووية المعلن عنها إلى أغراض غير سلمية فحسب، بل أيضا، وهو أمر له أهمية مماثلة، لكي لا تكون هناك أصلا مواد أو أنشطة نووية، بيد أنه لا يمكن توفير هذا الضمان الشامل إلا للدول التي لديها اتفاق ضمانات شامل وبروتوكول إضافي تكميلي ساريا المفعول مع الوكالة. وتطور الوكالة الآن ''ضمانات متكاملة'' – الحد الأمثل من الجمع بين تدابير الضمانات التقليدية وتدابير البروتوكول الإضافي الذي يكفل نظاما مجديا من حيث التكلفة ويحقق درجة عالية من الفعالية.

وفي وقت سابق من هذا العام عقد هنا في نيويورك، المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسلمت الوثيقة النهائية للمؤتمر بضمانات الوكالة بوصفها أحد العناصر الأساسية لنظام عدم الانتشار، كما أيدت تدابير الضمانات المعززة للبروتوكول الإضافي. ومع ذلك، فقد أشارت الوثيقة ذاتها إلى أن اتفاقات الضمانات الشاملة في ٥١ دولة طرفا في المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ. والأرقام بالنسبة إلى البروتوكول الإضافي مخيبة للآمال أيضا: فبعد موافقة ١١ دولة في العام الماضي على البروتوكولات الإضافية أصبح المجموع ٥٥ دولة، بيد أنه لم يدخل حيز النفاذ حتى الآن إلا ١٧ منها. وأدعو كل الدول التي لم تكتمل فيها العملية وتدخل اتفاقات ضماناتها الشاملة والبروتوكولات الإضافية حيز النفاذ، أن تفعل ذلك.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، لم تتمكن الوكالة من تنفيذ ولايتها في العراق بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات ذات الصلة، ونتيجة لذلك، لا يمكننا أن نضمن حاليا أن العراق يمتثل للالتزامات المحددة في تلك القرارات. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام أجرينا تفتيشا بالتعاون مع السلطات العراقية. بموجب اتفاق الضمانات مع العراق لمعاهدة عدم الانتشار. وأمكن لمفتشينا التحقق من وجود المواد النووية التي تخضع للضمانات في العراق. ومن المؤكد أنه لم يقصد بالتفتيش أن يكون ولا يمكن أن يكون بديلا لأنشطة الرصد والتحقق المحددة في الولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن. وينبغي للوكالة أن تعود إلى العراق إذا ما كان لنا أن نوفر الضمانات المعززة التي يسعى اليها مجلس الأمن. ونحتفظ بخطة وقدرة عمليتين للسماح لنا باستئناف أنشطتنا بمجرد أن يطلب الينا ذلك وإذا أمكننا أن نتحقق من أن الأنشطة النووية العراقية الماضية والحالية لم تخضع إلى تغيير منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، يمكن للوكالة أن تسير قدما لتنفذ بالكامل خطة الرصد والتحقق الجاري الاضطلاع بها.

وما زالت الوكالة غير قادرة على التحقق من أنه قد تم الإعلان عن كل المواد النووية الخاضعة للضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتقييم دقة الإعلان الأولي للضمانات لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يتطلب سلسلة من الأنشطة تضطلع بها الوكالة بالتعاون الكامل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحيث أن تنفيذ عملية التحقق بالكامل سيستغرق ما بين ثلاث وأربع سنوات ينبغي أن تبدأ تلك الأنشطة على الفور إذا ما كان لمشروع المفاعل المبرد بالماء الخفيف المنصوص عليه في الاتفاق الإطاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن ينفذ كما هو محدد، ونظرا للتطورات الإيجابية الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، نأمل أن تكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استعداد لأن تبدأ قريبا التعاون بشكل فعال مع الوكالة لتحقيق هذا

الهدف. وتطبيع العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والوكالة سيساعدنا على توفير المشورة والخبرة الهامتين في مجال الأمان بشأن مشروع المفاعل المبرد بالماء الخفيف.

ووفقا لولاية المؤتمر العام، واصلت التشاور مع الدول في منطقة الشرق الأوسط فيما يتعلق بتطبيق ضمانات كاملة النطاق على كل الأنشطة النووية في الشرق الأوسط، وتطوير اتفاقات نموذجية تسهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومن المؤسف أننا لم نحرز تقدما حتى الآن. وما من حاجة لأن أقول إنني سأفعل كل ما في وسعي لأحقق تقدما في هذه الولاية. ومن المؤكد أن التحرك تجاه تسوية شاملة في المنطقة سيعزز قدرتي على إحراز التقدم. وفي المؤتمر العام لهذه السنة، طلب إليّ اتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد منتدى يمكن أن يلتقي فيه المشاركون من الشرق الأوسط وغيرهم من الأطراف المعنية للتعلم من تجربة المناطق الأخرى، بما في ذلك في مجال بناء الثقة ذات الصلة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وتواصل أمانة الوكالة التشاور مع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن طرق التحقق من المواد النووية التي تتجاوز برامجها العسكرية، وهذا التحقق يجب أن يكون كافيا لتوفير الضمان للمجتمع الدولي أن هذه المواد قد استبعدت بشكل لا رجعة فيه من التطبيقات العسكرية. وفي أيلول/سبتمبر، وقعت أيضا الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اتفاقا ثنائيا لإدارة البلوتونيوم والتخلص منه. وكل طرف ملتزم بموجب هذا الاتفاق بسحب ٣٤ طنا من البلوتونيوم الصالح للاستخدام في الأسلحة من برنامج أسلحته وبإجراء مشاورات في وقت مبكر لإبرام اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يسمح للوكالة باتخاذ تدابير للتحقق. وأرحب بهذا الاتفاق بوصفه خطوة أخرى نحو تحديد الأسلحة النووية.

والمجال الثالث الرئيسي لأنشطة الوكالة هو الأمان – الأمان النووي، والأمان الإشعاعي، وأمان النفايات. وفي حين أن الأمان مسؤولية وطنية، فقد تبين أن لا غنى عن التعاون الدولي بشأن المسائل ذات الصلة بالأمان. ومن بين الأمور الهامة التي تدلل على ذلك، النتائج الإيجابية المستمرة للتعاون الدولي التي أدت إلى رفع مستوى الأمان في المنشآت النووية في أوروبا الشرقية.

ونظام الأمان الدولي يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي: الاتفاقيات الدولية، ومجموعة من معايير الأمان المتفق عليها دوليا، وآليات لتطبيق هذه المعايير، وفي مجال الأمان، تهدف الاتفاقيات إلى إرساء مبادئ تشمل أنشطة دورة الوقود بالكامل. وحتى هذا التاريخ، استحدثت الوكالة اتفاقيات تشمل أمان مفاعلات الطاقة النووية والنفايات المشعة وإدارة الوقود المستنفد والإخطار المبكر والمساعدة في حالة وقوع حادث نووي والأمن المادي. وتواصل الوكالة تحديد المجالات ذات الحاجة إلى مبادئ ملزمة من قبيل مجال الأمان المفاعلات البحثية ومرافق دورة الوقود.

وأحرزت الوكالة أيضا تقدما ملحوظا خلال السنوات العديدة الماضية في تحديث مجموعة معايير الأمان لديها؛ وسيُستحدث ما مجموعه حوالي ٨٠ معيارا جديدا أو منقحا. ولكي تكون هذه المعايير فعالة، لا بد من أن تكون شاملة ومتفقا عليها دوليا وخاضعة للاستعراض المنتظم من قبل النظراء. وفي نظري أنه بمجرد أن يتم الاتفاق على هذه المعايير، يجب أن تطبقها كل الدول بشكل متسق، كما هي الحالة في مجال الطيران، الذي يخضع لإشراف منظمة الطيران المدني الدولية.

ولا تزال خدمات الوكالة المتعلقة بالأمان، مثل عمليات التقييم التي نجريها لأمان تشغيل المفاعلات، واستعراضات التصميم والتنظيم، تسهم أيضا إسهاما

ملحوظا في العمل على تعزيز عالمية للأمان النووي من خلال الاستعراض الذي يجريه النظراء وتبادل المعلومات.

ولا تزال الوكالة أيضا تركز الاهتمام الدولي على مهددات الصحة العامة الناشئة عما يسمى بالمصادر الإشعاعية اليتيمة – أي المصادر التي لم تعد خاضعة لسيطرة السلطات الوطنية. وفي السنوات الماضية قُدمت مساعدة إلى العديد من الدول الأعضاء. ومن دواعي الأسف، أن خمسة أشخاص ماتوا خلال نفس هذه الفترة في تايلند ومصر نتيجة لحوادث تتعلق بمصادر إشعاعية. وقد عملنا بصورة واسعة على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الاستجابة لمثل هذه الطوارئ، مركزين على ترفيع مستوى الهياكل الأساسية، ووضع سجلات وطنية للمصادر الإشعاعية، وتعزيز الهياكل التنظيمية. وبالإضافة إلى ذلك، كثفنا التبادل في مجالات التعليم والتدريب والمعلومات بين المنظمين والمستخدمين والمصنعين، وعممنا مؤخرا على جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة مدونة سلوك بشأن أمان المصادر الإشعاعية وأمن المواد المشعة.

ولكن ربما تكون إحدى أهم المسائل في المناقشة الحالية بشأن التكنولوجيا النووية هي مسألة أمان إدارة الوقود المستنفد والنفايات المشعة. فعلى الرغم من أن الخبراء واثقون من أن التخلص الجيولوجي مأمون، وممكن من الناحية التكنولوجية وهو عمل مسؤول من الناحية البيئية، فإن عامة الناس لا تزال متشككة ولا يزال حجم النفايات العالية المستوى مستمرا في التزايد. ويعمل عدد من البلدان في مشاريع للتخلص الجيولوجي. وتنشط البحوث أيضا بشأن طرائق للتخلص من النفايات قابلة لأن تُعكس، للتمكن من استعادة النفايات في موعد لاحق، إذا ما دعت الحاجة. ويركز الباحثون أيضا على تحويل النفايات وتقنيات أخرى للحد من نشاط أو حجم النفايات التي تعيش فترة طويلة. ولا تزال الوكالة تواصل تركيز الاهتمام الدولي على مسألة النفايات بغية الإسراع بالتقدم نحو حلول تثبت جدواها وسد الفجوة في التصور بين الخبراء التقنيين وعامة الجمهور.

إن الاستعراض السابق لأجزاء من برنامج الوكالة يجعل من الواضح أن نطاق أنشطة الوكالة مستمر في النمو – سواء كان هذا النمو بسبب مهمة جديدة للتحقق من تدابير تحديد الأسلحة النووية، أو طلب من بلد نام للمساعدة في إدارة الموارد المائية، أو الحاجة إلى المساعدة فيما يتعلق بالأمان في مرفق لدورة الوقود. ولكن في محيط يتسم بالنمو الصفري الفعلي في الميزانية، الذي امتثلت له الوكالة خلال أكثر من عقد من الزمن، بعض هذه المطالب ذات الأولوية لا يمكن تلبيتها، أو يمكن تلبيتها فقط من خلال الاعتماد المتزايد والمفرط على مصادر خارجة عن الميزانية – وهو اعتماد له أثر سلبي على قدرتنا على تنفيذ برامجنا بالفعالة والكفاءة المتوقعة.

وينبغي أن أذكر كذلك أن الوكالة تجد صعوبة متزايدة في تعيين الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم. وبالنظر إلى حاجتنا إلى موظفين تقنيين ذوي تخصصات عالية، ومحدودية مجموعة الموارد المتاحة، فإن عملية تجنيد الموظفين والاحتفاظ بهم تمثل على وجه الخصوص مشكلة بالنسبة للموظفين العلميين، وكذلك في ميادين مثل تكنولوجيا المعلومات. وهذه الحالة ستستمر في أن تزداد شدة في الوقت الذي تستمر فيه المرتبات وظروف الخدمة في الأمم المتحدة في فقدان قدرتها التنافسية مع القطاعين الخاص والعام.

وينبغي لنظام الخدمة الموحد أن يصبح أكثر مرونة كي يستجيب لاحتياجات منظماتها ويدعم جهودها الإصلاحية في إدارة الموارد البشرية. وفي ذلك الصدد، فإن الاقتراح الذي قدمه الأمين العام بالنيابة عن جميع رؤساء المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، لإجراء استعراض

للجنة الخدمة المدنية الدولية يستحق أن ينظر فيه بجدية، مع توخي الهدف النهائي المتمثل في تعزيز الخدمة المدنية الدولية واستعادة القدرة التنافسية للنظام الموحد.

لقد ظللنا نبحث عن سبل لتلبية الطلبات المتزايدة على مصادر الوكالة. ونستخدم استراتيجية متوسطة المدى ذات خمس سنوات لتحسين تخطيط الأنشطة وتنفيذها وتقييمها. ونهجنا الجديد القائم على أساس النتائج للتخطيط والبرمجة يركز بصورة أكثر على النتائج – التغيرات الحقيقية الناتجة لدولنا الأعضاء – أكثر من المردود، مثل عدد الاجتماعات أو المنشورات، لكفالة ترتيب أدق للأولويات. والتركيز على اتباع نهج ''البيت الواحد'' في كل أنشطتنا يكفل تنسيقا أفضل لبرامجنا المتنوعة، واستخداما أفضل لمواردنا وهيكلا أكثر ترشيدا للأمانة.

وفي الختام اسمحوا لي أن أقول إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال تضطلع بدور رئيسي في ضمان اقتسام منافع التكنولوجيا النووية عالميا، وأداء الأنشطة النووية السلمية بأمان، وتوفير إطار موثوق للمجتمع الدولي للحد من انتشار الأسلحة النووية والمضي نحو نزع السلاح النووي. ومن الطبيعي أن قدرتنا على الاستمرار في الاضطلاع بهذه المهام تتوقف على الالتزام السياسي والدعم المالي من الدول الأعضاء، الذي آمل وأثق في أنه سيظل ميسورا.

وأخيرا، أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن خالص تقديري لحكومة النمسا، التي ما زالت مضيفا كريما ولطيفا للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيجيريا ليعرض مشروع القرار A/55/L.25.

السيد باريفو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديرنا للمدير العام لتقريره الشامل عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الجدير بالملاحظة أن الوكالة ظلت تحت رئاسته تفي بولاياتها الرئيسية الثلاث، وهي أن تكون بمثابة عامل حفاز لتطوير ونقل التكنولوجيا، وسلطة معترف بها في مجال الأمان النووي، وأداة للتحقق من عدم الانتشار النووي.

ويسعدني بوجه خاص أن ألاحظ أن هذه الجهود قد أفادت بقدر كبير في الوفاء بأهداف البشرية العالمية المتمثلة في الحرية من الخوف والحرية من الحاجة – التحديين الرئيسيين اللذين يواجهانها. وفي هذا الصدد ألاحظ أيضا مع الارتياح الثقة التي أوليت للوكالة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، التي أكدت من جديد إسهام الوكالة في التنمية المستدامة، وعدم الانتشار والأمان.

وتولي نيجيريا أهمية كبيرة لأهداف الوكالة، وهي قد برهنت في مناسبات عديدة على التزامها السياسي ودعمها للسلم والأمن الدوليين والجهود العالمية الرامية إلى عدم الانتشار، ولا سيما الجهود الموجهة نحو الحد من انتشار الأسلحة النووية وجميع أشكال أسلحة الدمار الشامل. وهذه الأهداف هي التي شكلت قرار نيجيريا بأن تصبح عضوا في الوكالة في سنة ١٩٦٤. ولذا فإن مما يشرف نيجيريا غاية الشرف أن تعرض، بوصفها رئيسيا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مشروع القرار A/55/L.25، المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومشروع القرار المعروض علينا هو انعكاس للقضايا الهامة التي أثيرت في وقت سابق في التقرير الذي عرضه المدير العام والقرارات ذات الصلة التي اتخذت بتوافق الآراء بصفة عامة في الدورة الرابعة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. لذلك أود أن أبرز بإيجاز العناصر الرئيسية في مشروع القرار هذا.

النص يحتوي على ١٨ فقرة في الديباجة و ١٤ فقرة في المنطوق، ويعيد التأكيد على الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي. فهو يسعى إلى توسيع عضوية مجلس المحافظين من ٣٥ إلى ٤٣ عضوا. ويخصص مشروع القرار (A/55/L.25) فقرة في المنطوق لتشجيع جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي لم تقر بعد هذا التعديل على أن تفعل ذلك. وعلى نحو مماثل، تم تخصيص فقرة لتعديل المادة الرابعة عشرة – ألف من النظام الأساسي، الذي ينص على أن تضع الوكالة ميزانية كل عامين، ويحث الدول الأعضاء التي لم تقر هذا التعديل حتى الآن على أن تفعل ذلك.

ويسترعي مشروع القرار الانتباه إلى الأهمية المتزايدة لنظام عدم الانتشار؛ واتفاقات الضمانات، خاصة وأن لها تأثيرا مباشرا على التحقق وبناء الثقة بصفة عامة؛ ولا سيما حاجة الوكالة إلى الحفاظ على الفعالية وجدوى التكلفة لنظام الضمانات المتكامل وتعزيزه، بما يتفق مع النظام الأساسي للوكالة. ويشدد كذلك على أهمية البروتوكول النموذجي الإضافي المعتمد في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٧.

ويعيد مشروع القرار التأكيد أيضا على قلق المجتمع الدولي في مجال الطاقة النووية بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والعراق. ويعرب عن القلق إزاء عدم تمكن الوكالة من التحقق من صحة واكتمال إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأولي عن المواد النووية، وبالتالي إزاء الإخفاق في الاستنتاج بأنه لم يكن هناك تحويل للمواد النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهو يطالب ذلك البلد بالامتثال الكامل لاتفاق الضمانات الخاص به مع الوكالة. وفيما يتعلق بعمليات التفتيش في العراق، يشدد النص على الحاجة إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن وإلى توفير إمكانية الوصول اللازمة لتمكين الوكالة من تنفيذ ولايتها.

ويسترعي الانتباه أيضا إلى البدء في تاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بدخول معاهدة الأمان النووي حيز التنفيذ، ويلاحظ مع الارتياح نتيجة أول اجتماع استعراضي للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية. ويتطلع إلى إجراء تحسينات للسلامة في المجالات التي يوجد بها قصور. وفيما يتعلق بالاتفاقية المشتركة المعنية بسلامة إدارة الوقود المستهلك وسلامة إدارة النفايات المشعة، يناشد الدول التي لم تنضم إليها بعد أن تفعل ذلك.

ومشروع القرار قيد النظر هو نتاج عمل مضن. وقد تم التوصل إلى توافق في الآراء بعد النظر في اقتراحات عديدة قدمتها وفود مختلفة في فيينا. وفي هذا الصدد، تقدر نيجيريا المساهمات الحقيقية لجميع الوفود، التي سهلت التوصل إلى وضع هذا النص الصريح والمتوازن. ومما لا شك فيه أنه تجسيد واقعي ودقيق للقضايا الرئيسية التي تناولتها الوكالة خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لمقدمي مشروع القرار هذا، وخاصة نائبي رئيس مجلس المحافظين، بولندا والنمسا.

وأود على نحو متساو أن أعرب عن تقديرنا للدعم والتعاون اللذين تلقيناهما في فيينا وهنا في نيويورك من أمانتي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لكي يعرض التعديل على مشروع القرار (A/55/L.25) الوارد في الوثيقة (A/55/L.26).

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر لمدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي على التقديم الممتاز للتقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٩٩. كما يسعدني أن أتقدم

إليه بالتهنئة على إسهامه الواضح والمتميز في تطوير أنشطة وبرامج الوكالة خلال الأعوام الثلاثة الماضية والذي انعكس على تعاظم دور الوكالة في تسخير الطاقة النووية وتطبيقاتها السلمية في كافة المجالات لخدمة البشرية وتوفير بنية أفضل لها.

لقد قدم وفد مصر أمام الدورة الرابعة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عرضا شاملا واستعراضا وافيا لمجالات التعاون مع الوكالة والدور الذي نسعى إلى تحقيقه على المستويين الإقليمي والدولي في إطار اضطلاع الوكالة بدورها وبرامجها. ومن هذا المنطلق، أود أن أتناول عددا من الموضوعات التي توليها مصر أهمية خاصة.

إن الدور البارز الذي تضطلع به الوكالة، سواء في سبيل وضع المعايير الفنية التي تكفل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية أو إسهامها من خلال برامج التعاون الفني من أجل الارتقاء بالتكنولوجيا النووية في العديد من الدول، لا يجب أن يجعلنا نغفل عنصرا هاما وجوهريا لعمل الوكالة، والذي يتمثل في المسؤوليات الملقاة على عاتق الوكالة كإحدى الدعائم الرئيسية في نظام منع الانتشار النووي. ولذا فإن مصر تولي اهتماما بالغا بتحقيق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي في العالم أجمع، ونرى أن تحقيق التقدم في هذا الصدد، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط يعد من المسائل الملحة لما له من آثار إيجابية على استقرار المنطقة بأكملها.

وفي إطار تلك الجهود، فقد بادرت مصر منذ عام ١٩٧٤ بالسعي لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، وهي دعوة تصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٠ بتوافق الآراء. وتواكب مع هذا الاتجاه والإجماع الدولي لإنشاء تلك المنطقة مبادرة الرئيس مبارك التي أعلنها في نيسان/أبريل ١٩٩٠ بالدعوة لإنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط كامتداد وتطوير طبيعي لدعوة مصر الثابتة والراسخة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ودعما لهذه الجهود وانطلاقا من نفس المنطق كررت مصر دعوتها عاما بعد عام من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق نظام الضمانات الشامل للوكالة على كافة المنشآت النووية في الشرق الأوسط.

إن هذه الجهود وتلك الدعوات ليست مطلبا مصريا ولا عربيا فحسب، بل أنه مطلب دولي تشاركنا فيه كافة الدول على الرغم من انتماءاتها وتوجهاتها المختلفة، حيث عبرت الإرادة الدولية عن موقفها باعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ بتوافق الآراء. وتضمنت الوثيقة الختامية الترحيب بانضمام كافة دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والتأكيد على أهمية انضمام إسرائيل، إلى المعاهدة ووضع جميع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشاملة لتحقيق الهدف الأمثل في الوصول إلى الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط، وتأكيدا لهذا اتخذت اللجنة الأولى الأسبوع الماضي قرارا في إطار البند ٧٦ بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، والذي اتخذ بأغلبية ١٣٩ صوتا وقد أكد القرار في فقرته التنفيذية الثانية على أهمية انضمام إسرائيل، بالاسم، إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية واخضاع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة.

ونود أن نوضح أن هذه الدعوة ليست هجوما ولا انتقادا كما قد تتصور إسرائيل أو تردد في بياناتها أمام المنظمة الدولية، بل إنها دعوة سلام شامل ودائم مبني على

أساس ثابت. ومن ثم نرى أن الوقت قد حان لتحرك إسرائيلي إيجابي في هذا الشأن استجابة للإرادة الدولية، بانضمامها إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية واخضاع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة، وتخليها عن عقائد الردع هذه. وستواصل مصر بكل حماس وعزم سعيها من أجل تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة في الشرق الأوسط دون استثناء.

تؤيد مصر كافة الجهود الرامية لتعزيز نظام ضمانات الوكالة باعتباره الآلية الدولية الرئيسية للتحقق، وعلى الرغم من جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطوير ودعم نظام الضمانات من خلال إقرار بروتوكول نموذجي إضافي لاتفاقات الضمانات في عام ١٩٩٧، وأقصد نظام ٩٣+٢، ذلك النظام الذي يوفر الأساس القانوني اللازم لتطوير قدرة الوكالة على الكشف عن المواد والأنشطة النووية غير المعلن عنها، هذا النظام الذي تؤيده مصر، إلا أننا نرى أن للوكالة دورا هاما في متابعة وحث الدول لتوقيع وتنفيذ اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة عملا بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من المعاهدة، التي تمثل الأساس لضمان تحقق الوكالة لعدم تحويل المواد النووية عن الأنشطة المعلن عنها، فضلا عن اعتبارها جوهر أنشطة التحقق للوكالة وفقا لنظام منع الانتشار النووي. ونؤكد أن أي تراجع في مسؤولياتنا والتزاماتنا تجاه تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة سيكون له تبعات سلبية وخيمة على مصداقية نظام الضمانات بأكمله ودور الوكالة الرائد في هذا الشأن. ولذلك، فقد قام وفد مصر بتقديم تعديل على الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الوارد في الوثيقة A/55/L.26 لكي يؤكد، أي التعديل، على دور الوكالة المتكامل في اضطلاعها بأنشطة الضمانات لكي تأخذ في الاعتبار أهمية نظام الضمانات الشاملة فضلا عن البروتوكولات الإضافية للضمانات.

السيد ألبين (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): يود وفد المكسيك أن يعرب عن شكره للسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة، على عرضه للتقرير عن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩٩.

وتود المكسيك أن تعرب عن ارتياحها للنتائج الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي السادس لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. ولا شك في أن اعتماد الدول الأطراف في المعاهدة بتوافق الآراء للوثيقة النهائية يعد معلما في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ومما يشكل أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي الالتزام الواضح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء التام على ترساناتها النووية، بغية تحقيق نزع السلاح النووي.

وإننا إذ نأخذ في الاعتبار أن إحدى المهام الرئيسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية تتمثل في تطبيق تدابير التحقق على المواد والمعدات النووية، يكتسي الوفاء بهذا الالتزام أهمية خاصة. وارتياحنا لنجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار ينطوي كذلك على اعترافنا بالدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطبيق الضمانات، ومنع الانتشار، والتعاون التقني، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وستواصل المكسيك دعم هذا العمل الذي تضطلع به الوكالة في هذه القطاعات.

وتحسين الوفاء بمسؤوليات التحقق التي عهد بها المجتمع الدولي للوكالة يتطلب نظاما معززا للضمانات. وتعرب المكسيك عن ارتياحها للعدد المتزايد من البلدان التي انضمت إلى البروتوكول الإضافي النموذجي للاتفاقات بين الدول والوكالة من أجل تطبيق الضمانات. وتضطلع المكسيك الآن بتنفيذ عملية استشارية داخلية لتيسير اتخاذ قرار بشأن انضمام بلدنا إلى البروتوكول الإضافي النموذجي.

وحدث في العام الماضي زيادة في علاقات التعاون بين المكسيك والوكالة. وفي إطار المشروع المعنون ''تحسين إدارة النفايات المشعة''، بدأ القطاع النووي في المكسيك، برئاسة وزارة الطاقة، في رسم سياسات وطنية للنفايات المشعة تلبي الاحتياجات الحالية للقطاع والالتزامات الدولية للمكسيك. إن معهد البحوث النووية الوطني في المكسيك، بدعم من الوكالة، يعمل على إصلاح الموقع الذي يشغله حاليا مركز تخزين النفايات المشعة. وهذا من الأنشطة التي تحظى بالأولوية في القطاع النووي الوطني.

وفيما يتعلق بالأنشطة التعاونية الإقليمية، أكدت المكسيك من جديد التزامها بالتعاون مع أمريكا اللاتينية بأن تكون أول بلد في المنطقة يصدق على الترتيبات التعاونية الإقليمية لتعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية في أمريكا اللاتينية. ونعرب عن ارتياحنا للدعم الذي تقدمه الوكالة لهذا البرنامج. ونحن مقتنعون بأن تنفيذ اتفاقات التعاون الإقليمي سيعمل لمصلحة الأهداف العامة للوكالة. ونحض الدول الأعضاء الأخرى في هذه الآلية على أن تصدق على الاتفاق، وأن تطبق، في هذا الإطار، المعيار الذي اقترحه مجلس إدارة الوكالة بوصفه جزءا من استراتيجية التعاون التقني الجديدة للوكالة.

وإننا نتطلع في مجال السلامة النووية إلى تجدد الجهود من جانب الدول للترويج لثقافة عالمية بشأن السلامة النووية لكي تتضمن النهوض بوضع صكوك قانونية ملزمة ومعايير للسلامة وتدابير لتطبيق هذه الصكوك والمعايير. ونحن نشجع جميع البلدان المهتمة على العمل من أجل التوصل إلى إطار للتفاهم لتخفيف مخاوف الدول التي تجد أن أمنها القومي يتضرر من مرور السفن التي تحمل النفايات النووية المشعة. وعلى الرغم من بدء العمل في هذا الميدان، لا يزال هناك مجال واسع ينبغي التطرق له.

وفي الختام، يعرب وفدي عن امتنانه للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمانة العامة لها على ما بُذل من جهد للوفاء تماما بالولايات التي أسندتها الدول الأعضاء للوكالة. ونحن ندرك أن نجاح عملهم، يتوقف على التمويل الكافي، بالإضافة للدعم السياسي من جانب الدول. ونحن نشجع جميع الدول، في هذا الصدد، على الوفاء بالتزاماتها المالية حيال الوكالة في حينها.

السيد بوسيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الشرقية والوسطى المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي: إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا والبلدان المنتسبان تركيا وقبرص، علاوة على لختنشتاين والنرويج بوصفهما بلدين عضوين في رابطة التجارة الأوروبية الحرة، وعضوين في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

وأود في البداية أن أهنئ السيد محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي على العمل الذي اضطلع به طوال العام الماضي وقد قدم الاتحاد تأييده التام للمبادرات التي تستهدف تعزيز فعالية الوكالة فيما يتعلق ببرامجها وأنشطتها وإدارتها على السواء.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي العمل الذي تضطلع به الوكالة وفقا للقرار الذي اعتمد في الدورة الثانية والأربعين لمؤتمرها العام، لإعداد نظام للضمانات المتكاملة. ونحن نؤيد رغبة المدير العام لاستكمال الإطار المفاهيمي الضروري لتنفيذ هذا البرنامج بحلول عام ٢٠٠١. ويبتغي هذا النظام تفادي التدابير الزائدة عن الحاجة والتداخل غير المجدي بين التدابير المنصوص عليها في الضمانات التقليدية وفي النظم المعززة. وهذا النظام سيتيح تحسين قدرة هذه الضمانات

وفعاليتها، مع تخفيض نفقات الوكالة في الوقت ذاته من خلال الشيوع التدريجي لهذه التدابير المعززة في الدول الأطراف.

وإننا نؤكد في هذا الصدد، على أن التدابير الجديدة ليست مجرد خطوات إضافية تطبق بطريقة آلية ومنهجية. ونرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة لتعريف الفعالية في سياق عدم زيادة الميزانية فضلا عن إمكانية خفض حجم عمليات التفتيش الروتينية الذي ينبغي أن تستفيد منه في واقع الأمر الدول التي وقعت على البروتوكول الإضافي ونفذته على نحو مرض.

يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على احترام الاتفاقات التي تتم في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما برح الاتحاد يشعر بالقلق بسبب عدم إحراز تقدم من الناحية العملية منذ عام ١٩٩٤ نحو تنفيذ اتفاق ضمانات الوكالة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وخاصة فيما يتعلق بالتحقق من الإعلان الأولي، وذلك على الرغم من الجهود التي اضطلعت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويحث الاتحاد الأوروبي مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على احترام اتفاق ضمانات الوكالة احتراما تاما وعلى التعاون مع المدير العام بأسرع ما يمكن. وأود أيضا أن أعرب عن الأمل في أن تساعد التطورات الأخيرة في العلاقات بين البلدين في شبه الجزيرة الكورية على تسوية هذه المسائل أيضا.

وتبعث الحالة في العراق على قلق الاتحاد الأوروبي، إذ أن الرصد في العراق متوقف منذ ما يزيد عن تسعة شهور بعد اعتماد قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ونحن ندعو العراق إلى التعاون الكامل مع اللجنة الجديدة ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن مصرون على امتثال العراق التام لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة به، وفي الوقت المناسب وأن يوفر للوكالة سبل الوصول اللازمة لتمكينها من تنفيذ ولايتها التي تأكدت مجددا في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)؛ وأن يتعاون مع الوكالة تعاونا غير مشروط بهدف تقديم صورة متماسكة مستكملة لبرنامجه النووي السري، على النحو المطلوب في عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من أن التفتيش الروتيني الذي أجري في كانون الثاني/يناير قد أتاح الرصد الفعال للجرد المادي للمواد النووية، بمقتضى اتفاق الضمانات الموقع من العراق بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا يمكن لهذا الرصد أن يكون بديلا عن الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالارتياح لأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد استغلت هذه الفترة في الحفاظ على صلاحياتها لاستئناف التفتيش. وعلاوة على ذلك، نرحب بالعمل الذي يقوم به السيد هانز بلكس في رئاسة اللجنة الجديدة وسنقدم له دعمنا الكامل في تنفيذ أحكام القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

إن تحسين الرقابة على مخاطر الانتشار أمر فائق الأهمية لصون السلم والأمن الدوليين. وتلبية المتطلبات المتعلقة بعدم الانتشار والأمن فضلا عن السلامة النووية ستسهم في تهيئة مناخ الثقة الضروري لتطوير الاستعمال السلمي للذرة. وينبغي أن تكون السلامة شاغلا دائما وأن تتحسن باستمرار في جميع المجالات. ولا يمكن للمرء أن يؤكد بما فيه الكفاية على المسؤولية الفردية للدول المنخرطة في أنشطة نووية من أي نوع تجاه سكانها، وجيرانها وتجاه المجتمع الدولي.

يود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يشدد على أهمية اتفاقية الأمان النووي، والاتفاقية المشتركة بشأن الأمان في

إدارة الوقود المستهلك والأمان في إدارة النفايات المشعة وعقد جلسات منتظمة للاستعراض من جانب البلدان المتعاقدة يدعم ثقافة الأمان التي نشارك فيها جميعا على قدم المساواة في جميع أنحاء العالم. ونطلب إلى جميع الدول أن تصدق على هاتين الاتفاقيتين حتى يتسنى دخولهما حيز النفاذ في أسرع وقت. وفيما يتعلق باتفاقية الأمان النووي نتطلع باهتمام إلى التقرير الذي سيصدر عن الاجتماع الاستعراضي الثاني ونأمل في إدخال تحسينات في مجال الأمان وبصفة خاصة في المجالات التي رأى الاجتماع الاستعراضي الأول أن ثمة مجالا فيها لإجراء مثل هذه التحسينات.

ولا بد أيضا من أن يبذل جهد لضمان وصول معدلات الأمان إلى المستويات المقبولة دوليا في جميع المنشآت النووية ومن الضروري أن يتعاون الجميع في تحقيق ذلك. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالدور الرئيسي الذي تلعبه الوكالة في هذا المجال الحيوي عن طريق تقديم الدعم للدول في وضع قوانينها الوطنية وتوفير المعلومات والمساعدة الضرورية للدول التي تطلب ذلك. وبالإضافة إلى هذا فإن نشر الوثائق ''مجموعات الأمان'' سيفتح الطريق أمام ممارسات أكثر تماسكا وصرامة. إن فريق استعراض أمان التشغيل والفريق الدولي للاستعراض المنتظم وفريق تقييم الأمان المتكامل لمفاعلات البحوث، كلها تسهم إسهاما هاما في هذا الميدان.

يود الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة أن يكرر دعمه لأنشطة الوكالة في ميدان أمان مصادر الإشعاع وأمان المواد المشعة. ووضع مدونة للممارسات الحميدة في هذا الصدد فكرة صائبة لمعالجة أوجه النقص في هذا الميدان الذي أدت فيه مواطن الضعف في إدارة الموارد إلى حوادث إشعاعية خطيرة وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه الماضيين قامت الوكالة بعملية استطلاع جوي على نطاق واسع للبحث عن المصادر الإشعاعية التي تركت في جمهورية جورجيا.

ومنذ إنشاء الوكالة ما برحت مهمتها توفير المساعدة والمعونة للدول الأعضاء لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بوصفه الدعامة الثالثة لدور الوكالة. واعترف المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي بأهمية عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها المنظمة الدولية الأساسية المتعلقة بنقل التكنولوجيا. وكما هو الحال بالنسبة لجميع الأنشطة الأخرى التي تقوم بها الوكالة، فإن هذا العمل يعتمد على الحالات الاقتصادية وقيود الموازنة الناشئة عن ذلك والواقع أن هذه الأنشطة يجب أن تتم بدقة وأن تتوخى دائما الاهتمام الدائم بأقصى قدر من الفعالية باعتبارها عنصرا حافزا أكثر منها شكلا من أشكال المعونة الدائمة.

وقد أتيحت للاتحاد الأوروبي فرص متعددة لدعم جهود الوكالة، خاصة تحت قيادة المدير العام للوكالة السيد البرادعي، في القضاء على أي تساهل في إدارة التعاون التقني. ونعتقد بشكل حازم أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يمكنها أن تعمل بمعزل، فالتزام الدول المستفيدة المتزامن له أهمية قصوى سواء في الميدان المالي أو ميدان المتابعة. وفي هذا الصدد نؤيد بقوة مفهوم المشروعات النموذجية وضرورة تنفيذها. ويقدر الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة الاهتمام الذي توليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقيام البلدان التي تحصل على تعاون تقني عند الضرورة بسن تشريعات ووضع قواعد صارمة في ميدان الحماية من الإشعاع والأمان، وكذلك بتوفير السلطات التي تضمن احترام هذه التشريعات.

ونرحب أيضا باعتماد تدابير لتعزيز التعاون التقني في سياق الأنشطة الاقتصادية الشاملة للبلدان المستفيدة واتساق ذلك مع المبادئ التوجيهية التي اعتمدت في القطاعات التي تتصل بالتعاون التقني. ويوصي الاتحاد الأوروبي أيضا بإجراء استعراض منتظم لطريقة تنفيذ المشروع ولتقييم نتائجه.

إن المستوى الرفيع للإسهامات الطوعية من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في صندوق التعاون التقني، والتي وصلت في ١٩٩٩ إلى حوالي ٤٠ في المائة من الموارد التي تم تحصيلها، يبين الدعم القوي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لبرنامج التعاون التقني.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي تعاونه الكامل مع شركائه لتحقيق أهداف صندوق التعاون التقني. ويرى أن المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة، ينبغي أن تتسق بالكامل مع برامج التنمية الوطنية وأن يكون من حق الدول المستفيدة أن تتأكد من ذلك وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تقدم البلدان المستفيدة مساهمة كبيرة تؤكد الأهمية التي تعلقها على تلك المشروعات. ونلاحظ مع الأسف أن نفقات البرامج المستحقة السداد لم يدفع جزء كبير منها في العام الماضي ونطالب جميع الدول المستفيدة الوفاء بالتزاماتها المالية وتسديد قروضها بالكامل في أقرب وقت ممكن ويرى الاتحاد الأوروبي أيضا أنه من مصلحة الدول المستفيدة ومن مصلحة الوكالة أيضا التأكد من التنسيق الجيد بين أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها الوكالة وأنشطة المنظمات الأخرى بغية تحقيق التفاعل وتفادي الازدواجية.

يركز بياني على تنوع أنشطة الوكالة وثرائها. وبالإضافة إلى ذلك نشير إلى تزايد النفقات نتيجة للمسؤوليات الكبيرة التي ينبغي الوفاء بها. ونشجع المدير العام وأفرقته على مواصلة جهودهم لإيجاد الوسائل لتحقيق وفورات على مستوى الإدارة. وتحديد المهام ذات الأولوية والقضاء على الازدواجية بغية تقليل اعتماد الوكالة على مصادر تمويل من خارج الميزانية. وعلى وجه الخصوص فإن التعزيز اللازم للضمانات سوف يتضمن على الأرجح نفقات إضافية خلال مرحلته الابتدائية. ومن الأفضل أن يتم التمويل في إطار الميزانية العادية وينبغي على كل دولة أن تقدم الإسهام المنصف على قدر مواردها ولكن دون أية تخفيضات مفرطة لتلك الأنشطة النافعة للجميع.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أنه يعلق أهمية كبيرة على محتوى برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تخصص لها ٣٤ في المائة تقريبا من الميزانية العادة. وفيما يتعلق بهذا الجزء الأساسي من البرامج والميزانيات نرحب باهتمام بالخطوة الجديدة التي اقترحتها الوكالة في إعداد الأنشطة للسنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

وفي الختام، لقد كسبت الوكالة ثقة المجتمع الدولي بصفتها السلطة المسؤولة عن رصد احترام اتفاقات الضمانات المتصلة بعدم انتشار الأسلحة النووية. وهي تقوم في آن واحد بدور أساسي في تعزيز الاستخدام الآمن للتقنيات النووية في الأغراض السلمية في الدول الأعضاء التي اختارت أن تستخدم هذه التقنيات.

وبالمثل، تؤكد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة المشاركة في هذا البيان من جديد تأييدها للوكالة وعزمها الراسخ على مواصلة المشاركة بهمة في أنشطتها.

وقد أيد الاتحاد الأوربي لعدة سنوات البدء في مفاوضات لعقد معاهدة دولية متعددة الأطراف لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، وإبرام هذه المعاهدة على وجه السرعة. والاتحاد الأوروبي على استعداد لأن يسند إلى الوكالة دورا يتعلق بالرصد ضمن إطار هذه المعاهدة.

السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): أود بالنيابة عن وفود بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وهي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل، والبلدين المنتسبين بوليفيا وشيلي، أن أعرب عن ارتياحنا للتقرير الذي عرضه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة

الذرية. ونؤكد مجددا التزامنا النشط على الدوام بأهداف المجتمع الدولي فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وتعزيز استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، بما يضمن حق جميع الدول في إجراء البحوث على الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية.

ونرى في هذا الصدد أن برنامج الوكالة للتعاون التقني على قدر كبير من الأهمية. وبالاستناد إلى تجاربنا الخاصة بوصفنا بلدانا متلقية للمواد النووية والطاقة النووية ومصدرة لها في بعض الحالات، فإننا نؤيد بصفة خاصة الإجراءات التي تتخذ لضمان تبادل المواد والمعدات والتكنولوجيا اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وفيما يتعلق بمسألة التحقق، حثثنا الوكالة في البيان الذي أدلينا به في الدورة الماضية للجمعية العامة، على إيلاء الأولوية الرئيسية للتكامل الحقيقي بين تدابير الضمانات دون الاقتصار فقط على زيادة عددها. وتجدد بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي تأكيد التزامها إزاء المفهوم الجديد لتحسين كفاءة وفعالية الضمانات، حيث أن الضمانات تؤدي وظيفة واضحة في تحقيق الشفافية والثقة المتبادلة فيما بين البلدان.

بيد أننا نود أن نشير إلى الصيغة الخاصة بتمويل الضمانات التي اعتمدت في المؤتمر العام للوكالة مؤخرا، والتي تتضمن زيادة في قيمة المساهمة المفروضة على بلدان منطقتنا. وسوف تشجع بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي على إجراء تقييم دوري لتكاليف الضمانات وستقترح عند الاقتضاء إجراء تعديلات بهدف الوصول إلى أعلى مستوى من فعالية التكلفة في تنفيذها على ضوء التنمية الاقتصادية في البلدان الأعضاء.

ونشجع الأمانة العامة أيضا على استحداث قدر أكبر من الكفاءة في استعمال الموارد المخصصة للضمانات. ونرى بالإضافة إلى ذلك ألا يكون لتطبيق البروتوكول الإضافي أثر فيما يتعلق بتكلفة الضمانات.

وتقع على عاتق الوكالة أيضا مسؤوليات خاصة فيما يتعلق بتعزيز التعاون التقني، إذ لا بد من أن يتوفر لديها موارد بشرية ومالية كافية من أجلها، مع تحقيق التوازن الواجب بين أنشطتها المتعلقة بالدعوة والمتعلقة بالتنظيم.

وفيما يتعلق بالنظر في برامج وميزانيات الوكالة في المستقبل، نعرب عن تأييدنا للموقف المتمثل في الامتثال الصارم للسياسة المتمثلة في تجميد النمو الحقيقي.

ونرى أن يضطلع بأنشطة الوكالة على أساس من الشفافية وتنفيذ المعايير المقبولة دوليا للأمان النووي وتوفير الحماية المادية للمواد النووية.

ويتسم الأمان النووي أيضا بأهمية خاصة فيما يتعلق بنشر المعلومات عن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في أوساط الجمهور في بلداننا وتقبل الرأي العام لها. ونرى أن استخدام الطاقة النووية في منطقتنا يرتبط ارتباطا وثيقا باعتماد وتنفيذ تدابير كافية للأمان تزيد من موثوقيتها ومن الاحترام للبيئة، الأمر الذي يضمن قدرا أكبر من المقبولية للطاقة النووية من جانب شعوبنا.

ويشكل نقل النفايات النووية عن طريق البحر لنا مصدرا للقلق المستمر، نظرا لما ينطوي عليه من مخاطر محتملة لصحة شعوب المناطق الساحلية ولبيئة بلدان العبور. وفي هذا الصدد، نؤكد ضرورة التعاون والتنسيق في المحافل ذات الصلة بهدف تعزيز المعايير التي تنظم النقل البحري لهذه النفايات.

وختاما، نود أن نسلط الضوء على الدور الذي تقوم به الوكالة بوصفها مروجة لاستخدام الطاقة النووية في

الأغراض السلمية ومؤدية لدور محوري في النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية.

السيدة أراغون (الفلبين) (تكلمت بالانكليزية): تعد الطاقة النووية طاقة مأمونة مقبولة التكاليف، فضلا عن التحسن في الإنتاجية الزراعية، وزيادة الأمان بالنسبة للأغذية ومياه الشرب، كما تعد بصحة أفضل من أجل استمرار عالمنا المتسم بالعولمة في النمو والتقدم. وفي الوقت ذاته، لا تزال الطاقة النووية تنطوي على احتمال الرعب والدمار الشاملين.

وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا هاما ومثيرا في جميع هذه الحالات. ونود أن نشكر الوكالة على تقريرها، فهو تقرير نجح في رسم صورة واضحة عما فعلته الوكالة وما تعتزم فعله في الاضطلاع بهذا الدور. والدور الذي اضطلعت به الوكالة على خير ما يرام هو دور هام وحافل بالتحديات. وتلاحظ الفلبين مع الارتياح مواصلة الوكالة بذل جهودها للنهوض بقضية عدم الانتشار وتحقيق الأمان في تطبيق التكنولوجيا النووية والتعاون التقني دعما لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، وهي شروط مسبقة لتعزيز السلام والأمان العالميين. وبنجاح المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠، يكتسب العمل الذي تؤديه الوكالة في تنفيذ الأحكام المتعلقة بالضمانات في اتفاقية منع الانتشار قدرا أكبر من الأهمية.

وفي هذا السياق نعرب عن ترحيبنا باتفاقي الضمانات الشاملين وبالبروتوكولات الثمانية الإضافية التي تم التوقيع عليها في العام الماضي، وبالتقدم المحرز في إعداد نُهج للضمانات المتكاملة إزاء الأنواع المختلفة من المرافق النووية.

وترحب الفلبين بالمثل بمعدل تنفيذ التعاون التقني الرفيع، وبجهود الوكالة في تحديث وتعزيز التنفيذ الوطني لمعايير الأمان.

وتتسم أنشطة الوكالة لكفالة وتعزيز الاستعمال المأمون للطاقة النووية بأهمية خاصة لمن يعيش منا في آسيا. وبينما لم تحدث زيادة هامة في عدد محطات الطاقة النووية في أنحاء أخرى من العالم فإن التخطيط في آسيا للتوسع في استخدام الطاقة النووية مستمر ويرجح أن يزداد استخدامها على المدى القصير. ونحن واثقون من أن الوكالة ستكفل نمو توليد الطاقة النووية في منطقتنا بصورة مأمونة وسلمية في آن واحد.

وفي مجال السلام والاستقرار أسهمت الوكالة أيضا بقدر ساعد في إحراز تقدم كبير في فتح قنوات الاتصال وتوسيع دائرة الحوار في شمال شرق آسيا. ولئن كان الشوط لا يزال طويلا فالفلبين ترى أن ما تحقق للآن لم يكن ضئيلا، بسبب تفاني الوكالة والتزامها بالعمل.

ولو أن الوكالة قد فعلت الكثير من قبل فإن الشوط أمامها لا يزال طويلا. والفلبين ترحب بطلب الدول الأعضاء وتأييدها خلال الدورة العادية التاسعة والأربعين للمؤتمر العام المعقودة في العام الماضي من أجل مساعدة الوكالة للبلدان في تقييم دور الطاقة النووية في ضوء التحديات البيئية العالمية واحتياجات الطاقة. ويسرنا أنه تم الاتفاق على أن تشمل تلك المساعدة تيسير الحصول على المعلومات ذات الصلة بأهمية الطاقة النووية في تحقيق تنمية مستدامة في البلدان النامية، وفي الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

والفلبين باعتبارها بلدا أرخبيليا فهي تولي أهمية خاصة للبيئة البحرية. ونواصل تأييدنا لجهود الوكالة الرامية إلى رصد التلوث البحري بالمواد المشعة في البيئة البحرية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. فالوكالة

تساعد في تطوير وتراكم المعارف التي يمكن أن توفر أساسا لسرعة تقييم آثار أي إطلاق محتمل في المستقبل مما قد يقع من حوادث في المرافق النووية الساحلية أو مواقع النفايات النووية، أو من النقل البحري للوقود المستهلك أو النفايات العالية المستوى. كذلك تستخدم الوكالة نظما جديدة للقياس عن بعد أثبتت بها أن التساقط العالمي من تجارب القنابل في الغلاف الجوي لا تزال المصدر الأساسي للنويدات الإشعاعية المؤثرة على الإنسان في المحيطات، وإن كانت المستويات آخذة في الهبوط بقدر كبير.

ولم تترك الوكالة التغيرات الدينامية في العالم تمر بدون السعي إلى إصلاح ذاتها. والفلبين ترحب بجهودها الرامية إلى اعتماد تدابير تزيد من تفهم احتياجات الدول الأعضاء وتكفل زيادة كفاءة وفعالية الاستجابة لها. ونرى أن الوكالة تتحرك في الاتجاه الصحيح بنهجها الجديد إزاء عملية صياغة البرنامج والميزانية وبقرارها استحداث برمجة قائمة على النتائج إلى أقصى حد ممكن لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

ونود أن نشدد في هذا الصدد على أنه بالنظر إلى الطلبات العديدة المقدمة إلى الوكالة بالقيود التي تفرضها الميزانية والحاجة إلى الحفاظ على كفاءة الوكالة، يصبح من اللازم التحلي بالمزيد من الحيطة في إقامة التوازن الحساس بين أنشطتها التنظيمية والترويجية في الوقت الذي تؤدي فيه مهمتها.

وفي عالم اليوم الدينامي والمترابط توجد سبل كثيرة ومفيدة للاستخدام السلمي للطاقة النووية وتطبيقاتها. ولئن كانت الوكالة هي ابنة الحرب الباردة فهي الآن قد نمت وترعرعت ونحن واثقون أنها ستتمكن من النجاح في مواجهة تحديات اليوم الكثيرة والمتنوعة.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي السرور البالغ للوفد الأوكراني أن يشترك مرة أخرى في المناقشة السنوية لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذه المرة عن العام ١٩٩٩. وأتوجه بالشكر إلى السيد محمد البرادعي لعرضه الشامل لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمام الجمعية العامة. وقد برزت التطورات الأساسية في أنشطة الوكالة خلال العام الجاري في تقرير وبيان المدير العام. وترى أوكرانيا أن من المهم أن نؤكد أن عمل الوكالة يعزز زيادة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفقا للمادتين ١ و ٢ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد شدد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٠٠ مرة أخرى على ضرورة توحيد الجهود على الصعيد العالمي الرامية إلى وقف سباق التسلح النووي وزيادة تعزيز الأمن الدولي بالتمسك بالمعاهدة عالميا. وبعد أن وقعت أوكرانيا على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات في آب/أغسطس من هذا العام، اتخذت الخطوة المنطقية التالية للتحرك قدما نحو تحقيق أهداف المعاهدة واتفاق الضمانات. ونرى أن هذا يسهم في إحراز المزيد من التقدم نحو التطبيق العالمي لنظام الضمانات نظرا لمستوى النشاط النووي في أوكرانيا.

ونعيد التأكيد على أهمية الدور الذي تؤديه الوكالة في كفالة الوفاء بالالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء بموجب المادة ٣ من المعاهدة. ونحن ندعو كل أعضاء الوكالة إلى التوقيع على بروتوكول إضافي لاتفاق ضماناتها في أقرب وقت ممكن إن لم تكن قد فعلت ذلك.

إن تطبيق أعلى معايير السلامة من حيث التصميم والتنفيذ للمنشآت النووية السلمية لا يزال أحد المسؤوليات الرئيسية الأخرى للوكالة. ففي العقد المنصرم طورت الوكالة وعززت بصورة شاملة معايير الأمان النووي وقامت بتنفيذ

مهام متعددة الأبعاد تتراوح بين تيسير العمليات التشريعية الوطنية وتشجيع التكنولوجيات الموثوقة والممارسات التنظيمية الحسنة، وتدريب الموظفين في الدول الأعضاء. ونشيد بالوكالة لتنظيمها الاجتماع الاستعراضي الأول للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي في نيسان/أبريل ١٩٩٩، الذي نرى أنه يساعد في تحسين الأداء المأمون فيما بين الدول الأعضاء.

وأود استرعاء اهتمام الجمعية إلى القرار التاريخي الذي اتخذته حكومة أوكرانيا بأن تغلق، بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ محطة تشرنوبل للطاقة النووية. ونعتبر هذه الخطوة إسهاما قيّما من أوكرانيا في تخفيف حدة كارثة تشرنوبل إلى أقصى حد، رغم أن إغلاق المحطة يثير عددا من مشاكل التحدي ذات التأثير الاجتماعي الاقتصادي على بلدي بنطاق جديد.

وفي إطار متابعة الزيارة التي قام بها المدير العام مؤخرا إلى أوكرانيا اتخذت خطوة أخرى لتعزيز الأمان في إطار برنامج التعاون التقني للدورة ٢٠٠١-٢٠٠٣. وقد اتفق على تنفيذ مشروعين آخرين هما: تقديم الدعم لعدم تشغيل محطة تشرنوبل للقوى النووية، وتحديد وإدارة الحماية المادية من المواد المشعة من الملجأ في محطة تشرنوبل. وهذا مثال على كيفية مساعدة الدور التنسيقي للوكالة بطريقة عملية في حل المشاكل التي تشغل بال المجتمع الدولي بصورة رئيسية. وقد أحرزت أوكرانيا تقدما كبيرا في تحسين سجلها في مجال الأمان، وفي إقامة قاعدة تشريعية وتنظيمية معترف بها.

أود أن أبلغ الجمعية أن أوكرانيا صدقت في عام ٢٠٠٠ على الاتفاقية المشتركة بشأن الأمان في إدارة الوقود المستهلك وأمان النفايات المشعة وأنها انضمت إلى البروتوكول المشترك بشأن تطبيق اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية واتفاقية باريس بشأن مسؤولية الأطراف الثالثة في مجال الطاقة النووية.

ومن المعترف به على نطاق واسع تلك الجهود التي تبذلها الوكالة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المواد النووية وغيرها من المصادر المشعة، ونحن نعلق أهمية على التعاون مع الوكالة في إطار برنامج منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وعلى تبادل المعلومات مع قاعدة بيانات الوكالة عن الاتجار غير المشروع. وتشترك أوكرانيا مع غيرها من الدول في دعم الجهود الرامية إلى وضع مسودة لاتفاقية دولية بشأن القضاء على أعمال الإرهاب النووي. وأوكرانيا، بوصفها طرفا في الاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية، تؤيد مشروع القرار الذي يدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية إلى أن تفعل ذلك لكي نعزز الجهود التي نبذلها لمكافحة الاتجار غير المشروع في المواد النووية وغيرها من المصادر المشعة.

ولا يمكن المغالاة في تقدير أهمية دعامة التعاون التقني للأنشطة التي تضطلع بها الوكالة. ويوضح التقرير الذي تقدمت به الوكالة إلى المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠، إن الوكالة تنفذ التزاماتها بموجب المادة الرابعة من المعاهدة، وأوكرانيا تؤمن بأن تعاون الوكالة التقني والفعال في الميدان النووي يمكن بالفعل من تنمية الدول الأعضاء من حيث مساهمة الطاقة النووية في تحقيق السلم والصحة والرخاء في جميع أرجاء العالم.

وختاما، بهذه الملاحظات يرحب وفد أوكرانيا بالتقرير الذي تقدمت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الجمعية العامة عن عام ١٩٩٩. وحيث أن العرف قد جرى على أن نكون من بين المشتركين في تقديم مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة، فإن وفدي ما زال ملتزما بأهداف

الوكالة. واعتقد أنه سيتجلى في مشروع قرار هذا العام دعم المجتمع الدولي المتوازن والشامل لعمل الوكالة.

السيد يانج (الهند) (تكلم بالانكليزية): أحاط وفد الهند علما بتقرير الوكالة الدولية للطاقة النووية الذي عرضه المدير العام للوكالة، السيد محمد البرادعي. والهند، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للوكالة، تواصل الاضطلاع بدور نشط في عمل الوكالة. ويسعدنا على وجه الخصوص، أن آلية المنتدى العلمي، التي عقدت في وقت وافق انعقاد المؤتمر العام السنوي للوكالة، قد أضفى عليها الآن الطابع المؤسسي.

وفي استعراضه العام للأمور، يشير التقرير السنوي إلى استراتيجية منتصف المدة التي طورت في ١٩٩٩ لتشكل الأساس الذي يستند إليه في صياغة الاقتراحات البرنامجية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، تود الهند أن تؤكد على أن الهدف الأساسي من إنشاء الوكالة كان تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة النووية في تحقيق السلم والصحة والرفاهية في جميع أرجاء العالم. وتلك هي الدعامة الأساسية التي ينبغي أن تستند إليها الوكالة مع إيلائها الاعتبار الواجب للتدابير المتصلة بالضمانات لمنع استخدام الدعم الذي توفره الوكالة في الأغراض العسكرية وإلى معايير الأمان لحماية الصحة والعمل على تخفيض الخطر على الحياة والممتلكات إلى أدنى حد ممكن.

والأمان والضمانات هي بالفعل أنشطة داعمة هامة وضرورية للإسراع في مساهمة الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ومع ذلك، لا ينبغي لهذه الأنشطة أن تطغى على الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وينبغي إعطاء الأولوية للتكنولوجيا. فتلك هي الوسيلة الوحيدة التي يمكننا بها أن نفسر بأمانة النظام الأساسي للوكالة الذي صمد أمام اختبار الزمن.

ووفدي يؤيد الأولوية المحددة للدور الذي من المحتمل أن تضطلع به الطاقة النووية في مجال التنمية المستدامة في استراتيجية منتصف المدة، والذي يتماشى مع توصيات المنتدى العلمي المعقود خلال فترة انعقاد المؤتمر العام للوكالة في ١٩٩٩. وينبغي أن يتضمن برنامج الوكالة الدور الذي تضطلع به المفاعل النووية ودورات الوقود المبتكرة في النهوض بالتنمية المستدامة، ونحن نقدر جهود المدير العام في السعي إلى إنشاء فرقة عمل لهذا الغرض. ونعتقد بشدة أن من مصلحة الوكالة دعم هذا البرنامج بوصفه جزءا من البرنامج العادي للوكالة.

وفي سياق استدامة الطاقة النووية، من الضروري للوكالة أن تتصدى إلى مسألة الخيارات المختلفة لدورة الوقود النووي. ومناقشة الخبراء لمزايا ومشاكل دورة الوقود المغلقة بالمقارنة بدورة الوقود المفتوحة والجوانب التقنية والمالية والبيئية المرتبطة بها، يمكن أن تشكل جزءا كبيرا من استراتيجية منتصف المدة. ونظرا إلى محدودية مواردنا من اليورانيوم، وبغية كفالة الأمن المتصل بالطاقة على المدى الطويل، اختارت الهند سياسة دورة الوقود النووي المغلقة التي تتضمن برنامجا لمفاعل سريع التوليد واستخدام الثوريوم ومنشآت إعادة تجهيز وصنع الوقود ذات الصلة. ولدورة الوقود المغلقة أهمية أيضا في الإدارة الآمنة للبيئة، حيث أنها تقلل إلى حد كبير من كمية النفايات الرفيعة المستوى.

إن الهند ومجموعة الـ ٧٧، إذ تعترفان بأهمية الدور الذي تضطلع به الطاقة النووية، وبخاصة في البلدان النامية، طالبتا بإجراء استعراض للتكنولوجيا النووية مماثل لاستعراض الأمان النووي، ومناقشته كجزء من جدول الأعمال المكرس في المجلس والمؤتمر العام. ويسعدنا أيضا أن المدير العام قد استجاب لطلبنا وأنه قد عين أيضا أفرقة استشارية دائمة للطاقة النووية ولعلم الذرة وتطبيقاته.

وحتى في البلدان التي تشهد حاليا تباطؤا في برامج تطوير الطاقة النووية، من المرجح أن يحدث تراجع مرده عاملين. أولا، طرأت زيادة كبيرة على أسعار النفط، وثانيا، هناك الالتزام ببروتوكول كيوتو. وبالنسبة إلى بلد كبير مثل الهند يحتاج إلى زيادة كبيرة لنصيب الفرد من الطاقة الكهربائية المستهلكة، حيث أن للنمو السريع للطاقة الكهربائية النووية أهمية حيوية.

وفي الهند، يستند التركيز الكبير لسياساتنا في الطاقة النووية، إلى إدارة منشآت الطاقة النووية بشكل آمن يمكن الاعتماد عليه. ومجلس تنظيم الطاقة الذرية في الهند يرصد بصرامة كل الأنشطة في هذا الشأن. ومما يثير ارتياحنا أن وحدتين مصممتين محليا وفقا لآخر ما توصل إليه العلم في مجال مفاعل توليد الطاقة، قد بلغتا مرحلة نهائية منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة – وحدة في ولاية كرناتاكا وأخرى في ولاية راهاستان. ومن المقرر أن تصل قريبا وحدة مفاعل أخرى إلى مرحلة نهائية. ويجري تنفيذ بناء وحدتين لمفاعل مبرد بالماء الثقيل المضغوط قدرة ٥٠٠ ميغا واط في تارابور تم تصميمها محليا وبدأ في نيسان/أبريل ١٩٩٩، وضع تقرير مفصل عن مشروع بناء مفاعلين من طراز VVER بتصميم روسي في كودانكولام بتعاون تقني مع روسيا، ومن المقرر استكمال المشروع في العام القادم. وقد بدأت بالفعل أنشطة ذات صلة بالموقع.

وقد اكتسبنا القدرة على توفير الموارد التكنولوجية اللازمة لبرنامجنا النووي بصفة رئيسية من برنامجنا القوي للبحوث والتنمية. وتتجه جهود الهند في تطوير المفاعل المتقدم الذي يعمل بالماء الثقيل، والذي سييسر استخدام الثوريوم، إلى تطوير تصميمات مبتكرة للمفاعل ودورة الوقود من أجل التنمية المستدامة للطاقة النووية. وبالطبع سيستمر النمو في القدرة المجهزة لتوليد الطاقة باستخدام المحطات للمفاعلات الحرارية السريعة المصممة على أحدث أنواع التصميم مع التركيز على تحسين الأمان.

وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا لمبادرة الرئيس بوتين، التي أعلن عنها خلال مؤتمر قمة الألفية الذي عُقد مؤخرا، والتي أقر فيها بأن أسرع نمو في إنتاج الطاقة في القرن المقبل سيحدث في البلدان النامية. وقال إيضا إنه من أجل الحد من التدهور الإيكولوجي الناتج عن غازات الدفيئة ولادخار الاحتياطي العالمي من الوقود الأحفوري لاستخدامات غير إنتاج الكهرباء من قِبل الأجيال الحاضرة والمستقبلية، هناك حاجة إلى استحداث تكنولوجيات جديدة تتميز بأنها مقاومة للانتشار أيضا.

وإن للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعضويتها الشاملة التي تضم تقريبا كل العالم، والأهم من ذلك، الدول الأعضاء النامية، مسؤولية جماعية عن إيجاد حلول تكنولوجية لهذه المشاكل. والهند، من جانبها، كما هو عهدها دائما، تدعم تلك التدابير بقوة وستشارك بنشاط في هذه المبادرات.

وقد ظل برنامجنا للبحوث والتنمية يركز على مجالات مثل الطب، والزراعة والصناعة. وجرى الاضطلاع بهذا العمل أيضا تحت رعاية برنامج اتفاق التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. والهند بوصفها عضوا مؤسسا في ذلك البرنامج، تدعم البرنامج بقوة وقد استضافت العديد من المناسبات، بما في ذلك اجتماع منسقي الاتفاق على الصعيد الوطني في وقت سابق من هذه السنة.

وقد دأبت الهند على دعم أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني، وهي تقوم بسداد مساهمتها السنوية لصندوق التعاون التقني كاملة وبانتظام. ويساورنا القلق من أن هناك فجوة متزايدة الاتساع بين التعهدات والمساهمات الفعلية،

ونحث كذلك جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المانحة الرئيسية، على التعهد والتسديد بالكامل.

وفي ذات الوقت، ينبغي للوكالة أن توجه برامجها للتعاون التقني بطريقة تعزز الاعتماد الذاتي بين البلدان النامية بدلا من الاعتماد على البلدان المتقدمة النمو. وقد دعونا الوكالة إلى تحديد مراكز امتياز لتنمية الموارد البشرية في إطار برنامج التعاون التقني للبلدان النامية، وعرضنا مرافقنا التدريبية للعلماء والمهندسين من البلدان النامية. وفي حدث بارز في ذلك الصدد، وقّعت الهند هذه السنة مذكرة تفاهم مع الوكالة بشأن التعاون فيما يتعلق بالأحداث التي تنظمها الوكالة للتدريب على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ومع برامج الزمالة التدريبية للأفراد والمجموعات التي تنفذ كجزء من أنشطة الوكالة في مجال التعاون. وتمثل مذكرة التفاهم معلما بارزا وهاما في علاقتنا مع الوكالة، وهي تعطي شكلا رسميا لعرضنا المقدم للوكالة منذ فترة طويلة بأن تجعل مركز بهابها للبحوث مركز امتياز/وحدة إقليمية للموارد في إطار برنامج الوكالة للتعاون التقني للبلدان النامية.

وهناك حاجة إلى أن نرى تحسُّنا في نوعية تنفيذ الضمانات. فقد تغير الكثير في مجال التكنولوجيا منذ عام ١٩٧١، عندما وُضع نظام التفتيش الجديد. وينبغي أن ينعكس هذا التحسن في جهود التفتيش كماً وكيفاً، مع تخفيضات مصاحبة في التكلفة. والحجة القائلة بأن زيادات الضمانات ينبغي التكيف معها تلقائيا لأنها متطلبات إلزامية بموجب الاتفاقات، كما تقتضي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجة تثير مسألة الاختلافات بين الأنشطة المسموح بها قانونا والأنشطة الإلزامية. وحيث أن الترويج هو الهدف الأساسي للتشريع في الوكالة، فإننا نتساءل لماذا تذهب نسبة ٥,٩ في المائة فقط من ميزانية الوكالة لنشاط هام مثل الطاقة النووية. ومن جهة أخرى، لا يبدو هناك إحجام عن توفير الموارد لأنشطة الضمانات، مع وجود دعوة الآن إلى إدماج الإسهام الخارج عن الميزانية أيضا في الميزانية العادية. وهذه الأعمال من شأنها زيادة الإضرار بأنشطة الترويج.

إننا نكرر الأعراب عن تقديرنا لجهود الوكالة الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. ولكن من المعروف أنه تم، في جوارنا، الحصول بطريقة سرية على تكنولوجيا ومواد حساسة. والحيلولة دون ذلك تقتضي التزام الدول الأعضاء في الوكالة. وفيما يتعلق بمسألة تدابير الحماية المادية وضوابط التصدير، تتبع الهند نظاما صارما قائما على القانون، يشهد عليه سجلها المثالي.

وإننا إذ ننتقل إلى الألفية الجديدة، فإن هذا هو الوقت المناسب للتوقف برهة، لنعيد التفكير في استراتيجيتنا ولندرس خياراتنا. ويتعين علينا إلقاء نظرة جديدة على أهمية الطاقة النووية، وإزاحة غلالة التحامل والتخوف جانبا. فلنصُبَّ معا حكمتنا ومعرفتنا العلمية الجماعية ولنعمل معا تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتصدي لتحديات التنمية العالمية من خلال نشر التكنولوجيات النووية، والتغلب على الحواجز التي تقف على الطريق. وفي ذلك السياق، من الخطوات التي حظيت بالترحيب المحفل الصناعي الذي نظمته الوكالة في كانون الثاني/يناير من هذه السنة بهدف تحقيق الانسجام بين الأنشطة الترويجية التي يبذلها القطاع الخاص، والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية في ميدان الطاقة النووية.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، على تقريره الشامل عن أعمال وأنشطة الوكالة في سنة ١٩٩٩. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لأداء الوكالة الممتاز تحت قيادته.

وفي مناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وفي سياق جمعية الألفية، من المناسب أن نفكر مليا في بعض الإنجازات الرئيسية للوكالة وفي التحديات التي تواجه المجتمع الدولي فيما يتعلق بعملها. في أيار/مايو من هذه السنة، ولأول مرة خلال ١٥ سنة، اعتمد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، بتوافق الآراء، تقريرا عن استعراض المعاهدة خلال السنوات الخمس الماضية، وضع جدول أعمال لفترة الاستعراض المقبلة، حتى سنة ٢٠٠٥. ومما كان له أهمية خاصة أن المؤتمر أكد من جديد على أن الوكالة هي السلطة المختصة المسؤولة عن التحقق وكفالة الامتثال لاتفاقات ضماناتها مع فرادى الدول. ولذا فإن تنفيذ نظام ضمانات جديد متكامل وأمثل ينبغي أن يتم كمسألة عاجلة. وعلى الرغم من أن الوكالة تقوم الآن بوضع هذا النظام، فإن إدماج عناصر النظام القديم المتصلبة ذات التركيز الشديد على الكم، في نهج نوعي جديد مرن وغير آلي، كما تتيح ذلك البروتوكولات الإضافية، سيقتضي تفكيرا جديدا.

وكثيرا ما يقال إن اكتساب السلامة والأمان له ثمن. وقطعا ليس هناك أي اختلاف عندما يتعلق الأمر بنظام الضمانات. وما من شك في أن دخول البروتوكولات الجديدة حيز النفاذ سيزيد أيضا من عبء الوكالة، وكذلك نتيجة المبادرة الثلاثية الأطراف بين الوكالة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي.

ونظرا لأهمية كل هذه الأنشطة بالنسبة لتعزيز نظام عدم الانتشار، فلا بُد من إيجاد حل إبداعي لميزانية الضمانات في أقرب وقت. ويتعين أن يأخذ مثل هذا الحل في الاعتبار أنه مع إلغاء الوقاية، ينبغي ألا يتزايد العبء على عاتق البلدان النامية. وجنوب أفريقيا يحدوها الأمل الصادق في أن تُقابل التنازلات الهامة التي قدمتها البلدان النامية في أيلول/سبتمبر من هذا العام، بالتزام سياسي ومالي طويل الأجل من قِبل البلدان المانحة لصندوق التعاون التقني، الأمر الذي سيمكِّن من الوفاء بالاحتياجات العاجلة والفعلية للبلدان النامية الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتتمثل الوظيفة الأولى للوكالة في التشجيع والمساعدة في مجال البحوث والتطوير والتطبيقات العملية للطاقة الذرية للأغراض السلمية في جميع أنحاء العالم. وتثني جنوب أفريقيا على الوكالة لما اتخذته من مبادرات وما قامت به من أنشطة على مدار السنة الماضية في هذا المجال. ونود، بصورة خاصة، أن نذكر دور الوكالة في مساعدة جنوب أفريقيا في مراجعة الجدوى الاقتصادية والفنية، والجوانب المتعلقة بالأمان وعدم الانتشار النووي في مفاعل بيبل بد. ومن شأن تقرير الوكالة، بعد تحقيقاتها، أن يساعدنا في عملية اتخاذ القرار بشأن إمكانية التوسع في إنتاج الطاقة النووية في جنوب أفريقيا.

وترى جنوب أفريقيا أن مساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للبلدان النامية في إطار برنامجها للتعاون الفني، تكتسب أهمية كبيرة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان التذكِرة بأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ قد أكدت على أهمية استمرار هذا البرنامج. كما رحب المؤتمر باستراتيجية الوكالة الجديدة للتعاون الفني، والتي ترمي إلى النهوض بالأثر الاجتماعي - الاقتصادي في إطار الاختصاصات الرئيسية للوكالة من خلال إدماج المساعدات التي تقدمها في البرامج الإنمائية الوطنية لكل بلد، بغية تحقيق الاستدامة من خلال شراكات موسعة في مجالات التنمية، ووضع معايير نموذجية للمشروعات، واستخدام الأطر البرنامجية القطرية والخطط الموضوعية. وفي حالة جنوب أفريقيا، زاد برنامج التعاون الفني زيادة كبيرة بفضل عدد من الاقتراحات الناجحة لدورة عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠،

في الوقت الذي تحرز فيه المشروعات القائمة نتائج جيدة. وقد استكمل الإطار البرنامجي لبلدي وقُدم إلى الوكالة.

وفي السياق الإقليمي، فإن تطبيق التكنولوجيا النووية في حالات كثيرة قد ساعد على التوصل إلى حلول ناجعة لبعض المشاكل التي تواجهها القارة الأفريقية. ولقد أحرزت أفريقيا نجاحا كبيرا في تفصيل نهج مشترك للاستخدامات السلمية للعلوم النووية من خلال عمل وأنشطة الاتفاق التعاوني الأفريقي في مجالات البحوث والتطوير والتدريب المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا النووية. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أعرب عن التقدير للوكالة على مشاركتها مع هذه المنظمة.

وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا تشعر بالارتياح إزاء إيجاد حل مؤقت لتمويل مشروعات التعاون الفني، لا نزال نعتقد بأن هذا الحل ينبغي أن يكون حلا مؤقتا. وستستمر الحاجة إلى المساهمات التي تقدمها البلدان المانحة، وتحث جنوب أفريقيا هذه البلدان على الوفاء بالتزاماتها بالكامل وفي حينها لضمان التنفيذ الناجح لهذه الوظيفة الهامة من وظائف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والتحدي الماثل أمامنا هو تأمين أساس مضمون يمكن التنبؤ به لصندوق التعاون الفني. وستظل هذه المسألة تمثل قضية هامة بالنسبة للبلدان النامية الأعضاء في الوكالة خلال الأعوام المقبلة.

وهناك جانب هام آخر في برنامج الوكالة، وأعني به الأمان النووي وأمان الإشعاع والنفايات. والاعتبارات البيئية، وعمليات الأمان، وممارسات إدارة النفايات على وجه الخصوص قضايا متزايدة الأهمية، كما أنها أصبحت من القضايا التي تشغل المواطنين، ومن حتميات قطاع الأعمال، ومن الموضوعات التي تثير مناقشات حكومية حساسة، فضلا عن كونها تشكل تحديات تكنولوجية. ويتوقف مستقبل الطاقة النووية كمصدر لإنتاج الكهرباء إلى حد كبير على درجة الأمان في تشغيل المرافق النووية، والتوصل إلى حلول مقبولة – في أذهان صانعي القرار والجماهير – بالنسبة للأمان في إدارة النفايات النووية والتخلص منها. وينبغي لنا أن نثني على توجيهات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأنشطة التي قامت بها مع الدول الأعضاء في هذا المجال خلال العام الماضي. وفي هذا الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بخطة عمل الوكالة، التي وضعت لتحقق، في جملة أمور، سيطرة أفضل على الهياكل الأساسية وتبادل معزز للمعلومات بين العناصر الفاعلة وكذلك الأنشطة المكثفة للتعليم والتدريب.

وقد اضطلع المحفل العلمي لسنة ٢٠٠٠، الذي عُقد أثناء المؤتمر العام للوكالة، بدور هام في جذب انتباه الحكومات إلى بعض من أهم القضايا الفنية والعلمية في مجال إدارة النفايات المشعة، وزيادة الوعي في البُعد الدولي للتطورات الحالية. وتتبع جنوب أفريقيا نهجا شاملا إزاء هذه القضية. ويجري في الوقت الراهن وضع سياسة واستراتيجية وطنية لإدارة النفايات المشعة. وسيمهد ذلك للتوقيع على الاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة إدارة الوقود المستهلك وسلامة إدارة النفايات المشعة، والتصديق عليها.

وفي رأينا أن الوكالة قد نجحت في أدائها لولايتها. ويبرهن تقرير المدير العام بوضوح على أن جميع الجوانب الهامة في مجال التكنولوجيا النووية تخضع الآن لإشراف الوكالة. ونهنئ الوكالة على أسلوبها في تحقيق أهدافها ونتطلع إلى تعاوننا المستمر مع الوكالة خلال السنة المقبلة.

وأخيرا، وباعتبارنا من المشتركين التقليديين في تقديم مشروع القرار السنوي للجمعية العامة بشأن تقرير الوكالة، يأمل وفدي في أن يستكمل مشروع القرار بغية اعتماد الجمعية له في أقرب وقت ممكن. وتحقيقا لهذا الغرض، نناشد كل الوفود التحلي بأقصى درجة من المرونة، مع الأخذ في الاعتبار النتيجة الناجحة لمؤتمر مراجعة عام ٢٠٠٠ للدول

الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي عُقد مؤخرا.

السيد غالوشكا (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): إن الجمهورية التشيكية إذ تؤيد الموقف الذي عبَّر عنه رئيس الوفد الفرنسي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة، أود أن أتطرق فحسب إلى بعض المواضيع التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

إن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ترتبط ارتباطا لا انفكاك منه بتنفيذ الضمانات وتحسين نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبغية التدليل على التزامها الكامل بمبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قامت الجمهورية التشيكية بالتوقيع على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ومنذ ذلك الحين قمنا بإعداد التعديلات المناسبة للقوانين الوطنية ذات الصلة. وستقدم هذه التعديلات للحكومة التشيكية هذا العام، كي يبت فيها البرلمان التشيكي في موعد لا يتجاوز أوائل عام ٢٠٠١. وعندئذ، ستكون الجمهورية التشيكية جاهزة للتصديق على البروتوكول الإضافي وتنفيذه في المستقبل القريب جدا.

إن الجمهورية التشيكية تعتبر أن التنفيذ المتسق للضمانات، إلى جانب الحماية المادية للمواد النووية – ليس خلال فترة النقل فحسب، بل فيما يتعلق بكل العمليات ذات الصلة بمناولة المواد النووية على أراضي الدولة المعنية – هي أسس للنظام الذي يرمي إلى الحيلولة دون الاتجار غير المشروع بالمواد النووية ومكافحة الإرهاب النووي.

لقد رحبنا منذ البداية الأولى، بالأنشطة التي تستهدف مراجعة اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وأيدناها، ونظرنا بشكل إيجابي إلى اجتماع الخبراء غير الرسمي والمفتوح باب العضوية الذي بادر بعقده المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. والجمهورية التشيكية على قناعة بأنه يمكن التوصل إلى نتائج إيجابية بشأن تعميق وتعزيز الاتفاقية، وذلك بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء.

ويمثل توليد الطاقة النووية الجزء الرئيسي من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الجمهورية التشيكية. وفي بداية هذا العام، وافقت الحكومة التشيكية على استراتيجية جديدة لسياسة الطاقة في البلاد، تدعو إلى المزيد من استخدام الطاقة النووية من أجل توليد الكهرباء، مما يجعل من الممكن التنويع المستحب لموارد الطاقة، وبالتالي الخفض الكبير في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من ناحية، والحد من استغلال مخزونات الوقود الحفري المحددة في الجمهورية التشيكية من ناحية أخرى.

وفي الوقت ذاته، تعتقد الحكومة التشيكية أن توفير أعلى مستوى ممكن من الأمان النووي والحماية من الإشعاع شرط مسبق ضروري لاستخدام منشآت توليد الطاقة النووية. ولكي نجعل هذا الهدف قابلا للتحقيق، تم إصلاح الهيكل التشريعي والتنظيمي التشيكي بشكل جذري خلال السنوات القليلة الماضية. ويعكس القانون المعاد تدوينه تجربتنا مع أكثر من ٥٠ عاما من التعامل مع مفاعل نووي، والتي تتمثل في تشغيل الوحدات الأربع لمحطة دوكوفاني للطاقة النووية، وتجربتا الممارسات الدولية الحالية – بما فيها توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية – وكذلك أحدث الاكتشافات في العلوم والأبحاث، والتي لا تقل أهمية. لذلك لدى الجمهورية التشيكية قانون حديث تمنح بموجبه سلطة الدولة التنظيمية – مكتب الدولة للأمان النووي – استقلالا وموارد وصلاحيات كافية لضمان أعلى مستوى من الأمان النووي والحماية من الإشعاع فيما يتعلق بجميع الأنشطة ذات الصلة.

وتدرك الجمهورية التشيكية تماما البعد الدولي لقضايا الأمان النووي والحماية من الإشعاع. ومن خلال آلية بعثات

الخبراء التي تنظمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رحبنا بإجراء استعراض مستقل لعملية الترخيص التي طبقها مكتب الدولة للأمان النووي في حالة محطة تيميلين للطاقة النووية، وكذلك إجراء تقييم لحالة استعداد المحطة لمرحلة البدء. وأعلن الخبراء في تقاريرهم النهائية أن لدى الجمهورية التشيكية هيكل تنظيمي وتشريعي محدد بإحكام وأن عملية الترخيص تتم إدارتها طبقا لأفضل الممارسات في العالم. كذلك كونوا رأيا إيجابيا عن حالة استعداد محطة تيميلين للطاقة النووية من أجل بدء التشغيل.

ومملا لا شك فيه أن جميع التوصيات الجزئية للبعثات قد تم تنفيذها على الفور. واستنتاجات كلتا البعثتين، وكذلك استنتاجات أكثر من عشر بعثات أخرى زارت محطة توليد الطاقة النووية خلال العشر سنوات الماضية، متاحة للجميع وهي تعطي صورة واضحة عن جهود حامل الترخيص والسلطات الحكومية المسؤولة لضمان أعلى مستوى من الأمان النووي الممكن تحقيقه للمنشأة.

هذا، وأود التأكيد على أن السلطات التشيكية كانت دائما جاهزة ومستعدة للدخول في حوار واسع النطاق حول شتى النواحي المتعلقة بسلامة محطة تيميلين لتوليد الطاقة النووية، بما في ذلك النواحي البيئية. ولم نحقق أبدا في تقديم أجوبة نزيهة للأسئلة التي تطرح في الحوارات الثنائية، ونفعل ذلك بالإضافة إلى التزاماتنا القانونية الدولية، متعددة الأطراف والثنائية على حد سواء.

لقد شاركت الجمهورية التشيكية في برنامج التعاون الفني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعدة سنوات. والاستراتيجية الأساسية وراء مشاركة البلد هي موازنة حجم المساعدة الفنية المتلقاة في إطار البرنامج مع المساعدة التي يقدمها بلدنا لدول أعضاء أخرى. وعلى وجه التحديد، أخذت الجمهورية التشيكية تزيد من مساهماتها المالية الطوعية ومعونتها العينية على حد سواء لمشروعات وطنية وإقليمية مختارة.

وبين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، خصصت الجمهورية التشيكية ٢٠٠ ألف دولار لمشروع في أوكرانيا، الهدف منه تركيب نظام جديد للتفتيش غير المدمر لأحواض المفاعل في في إي - ١٠٠٠، ومؤخرا ١٠٠ ألف دولار لبرنامج مدته عامين لمساعدة السلطة التنظيمية النووية في أرمينيا في تقييم سلامة الدائرة الأولية لمحطة ميدزامور لتوليد الطاقة النووية. ونحن نرى أن اتخاذ موقف مماثل من جانب البلدان الأخرى يمكن، بالنظر إلى حالة الجمود في نمو ميزانية الوكالة، من شأنه أن يساعد في توسيع الأنشطة التي تتم في إطار البرنامج.

وفي ختام بياني، أود أن أعرب عن بالغ تقدير الجمهورية التشيكية لمدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، ولمشاركته الشخصية والمهارات الإدارية التي يستخدمها في قيادة الوكالة. وأود أيضا أن أعرب عن التقدير للنتائج التي حققتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت قيادته في تشجيع التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

السيد هوانغ تشي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن ألقي بهذا البيان باسم وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية. في البداية، يود وفد بلادي أن يشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد محمد البرادعي على تقريره الشامل المقدم للجمعية العامة وعلى الأداء المتميز الذي سجله هو وموظفوه في العام الماضي.

وتعلق فييت نام أهمية كبرى على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الاستخدامات السلمية للذرة. وفييت نام، بوصفها بلدا ناميا، ركزت جهودها على توسيع أنشطتها التعاونية مع

الوكالة ذاتها وكذلك مع دول أعضاء أخرى تحت رعاية الوكالة. وكانت فييت نام طوال العشرين عاما الماضية من عضويتها، محظوظة بدرجة كافية لتتمتع بالتعاون الممتاز الذي تشجع عليه الوكالة. وقد تلقينا معونة سخية من الوكالة ومن عدد كبير من البلدان المتقدمة التي هي أكثر تطورا في التكنولوجيا والتطبيقات النووية.

وفي هذه المناسبة، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديرنا العميق للخبراء من الجنسيات المختلفة، وللمجتمع الدولي بصفة عامة، على المساعدة السخية التي قدموها لنا والعمل الشاق الذي قاموا به في مجال التطبيقات النووية من أجل الصحة والزراعة والأمان. ونحن ممتنون بصفة خاصة لأن المئات من خبرائنا توفرت لهم فرصة الاشتراك في دورات تدريبية نظمتها الوكالة في السنوات القليلة الماضية.

إن لأنشطة التعاون الفني الجارية التي تنفذها الوكالة لتشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية أهمية كبرى بالنسبة للحكومة الفييتنامية. وقد ثبت تماما أن الطاقة النووية هي أنظف الوسائل لتوليد الطاقة، وأكثرها ملاءمة للبيئة، وأكثرها كفاءة. وسوف يزيد تطوير الطاقة النووية من تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة للعديد من البلدان النامية. ولدينا إيمان راسخ بأنه ينبغي تخصيص دعم مالي وخبرة فنية أكبر للجهود الخاصة بمساعدة البلدان النامية على المشاركة في فوائد استخدامات الطاقة النووية.

وتؤيد فييت نام عمل الوكالة في مجال التحقق من الامتثال لاتفاقات الضمانات التي وقعت عليها الدول الأعضاء وفقا لنظام الوكالة الأساسي ونظام الضمانات ومراقبة ذلك الامتثال. وفي الوقت ذاته، نود التأكيد على أنه ينبغي بذل أقصى جهد لضمان أن تكون أنشطة التحقق محايدة تماما وألا تنتهك السيادة الوطنية للدول. ويتعين على موظفي التحقق أن يمتثلوا تماما للوائح التحقق وإرشاداتها وكذلك الاتفاقات التي تعقدها الدول الأعضاء مع الوكالة.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المعنون ''تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية''، الوارد في الوثيقة (A/55/L.25)، يجد وفد بلدي أن مشروع القرار هذا العام أكثر اتزانا ويشتمل على الآراء العامة للدول الأعضاء. لذلك سوف يصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار هذا، إن كانت لا تزال هناك حاجة إلى التصويت.

وختاما، نود أن نضيف أن فييت نام ستواصل بذل قصارى جهدها لتعزيز تعاونها مع الوكالة والبلدان الأعضاء الأخرى من أجل تحقيق أهداف الوكالة ومقاصدها.

السيد داوسا سيسبيدس (كوبا) (تكلم بالاسبانية): أبدأ بياني بالإعراب عن عميق شكر وفد بلدي للسيد محمد البرادعي، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه التقرير السنوي للوكالة.

وتعلق كوبا أهمية كبرى على عمل الوكالة. وقد كان هناك طوال السنين برنامج ضخم للتعاون التقني بين بلدي والوكالة أثمر عن نتائج ممتازة في مجالات الصحة البشرية، والزراعة، والصناعة، والمجالات الأخرى.

وقد جرى تنفيذ كثير من المشاريع التي تمخضت عن حل مشاكل ملموسة في منطقتنا في إطار برنامج الترتيبات التعاونية الإقليمية لتعزيز العلوم والتكنولوجيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذا البرنامج يمثل الإطار المناسب للتعاون النووي بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونعتبر أنه يمكن لهذا البرنامج التعاوني أن يقدم الإسهامات بكفاءة عالية، بل ويمكنه أن يقدم إسهامات أكبر مما يجري تلقيه من الوكالة الآن.

ورغم النتائج الكبيرة التي تم إحرازها، فإن الوكالة تواجه تحديات كثيرة. ونعتقد أنه يوجد في الوقت الحالي

اختلال بين الفئتين الأساسيتين لعمل الوكالة. إذ لم يتمتع التعاون والمساعدة التقنية بنفس الحماس والمصداقية اللذين تمتعت بهما أنشطة الضمانات. والاتجاه صوب التخفيض الحقيقي لتمويل أنشطة التعاون التقني لا يستجيب للاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية. وهذه الأنشطة لا يجب المحافظة عليها فحسب، بل يجب تدعيمها وتنويعها أيضا.

ويجب على الوكالة أن تحتفظ بصندوق مأمون للتعاون التقني دائم النمو ويمكن التنبؤ به. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال التزام حقيقي من جانب جميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، التي يمكنها، بل ويجب عليها، أن تقدم دعما ماليا وتكنولوجيا أكبر. ومن المؤسف أن قيمة صندوق التعاون التقني للوكالة قد جُمدت لمدة العامين القادمين عند مبلغ ٧٣ مليون دولار، رغم حتمية الحاجة إلى زيادته. وتدعو كوبا إلى المحافظة على التوازن الواجب بين الأنشطة التعاونية للوكالة وأنشطتها المتعلقة بالضمانات. ويجب أن تكون أنشطة الضمانات هذه جزءا من نظام فعال وكفء، ويجب ألا تصبح عبئا مفرطا على البلدان الفقيرة.

وفي آخر مؤتمر عام للوكالة، ألغي نظام الحماية فيما يتعلق بتمويل ضمانات الوكالة. وبينما ندرك مسؤولية جميع الدول الأعضاء عن تمويل الضمانات، فإن هذا النظام الذي عمل أكثر من ٣٠ سنة أخذ في الحسبان بعض العناصر السياسية والمالية عند تحديد مستوى إسهامات البلدان. وبالتالي، طُلبت مشاركة أكبر من الدول التي تستطيع بشكل أفضل أن تتحمل العبء المالي ذا الصلة. وإلغاء هذا النظام الوقائي يعني، من الناحية العملية، تحويل عبء أكبر من أعباء الميزانية إلى بلدان ذات قدرة أقل على تحمله.

وفيما يتعلق بالضمانات، فإن مسألة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تصبح حتمية تقريبا، وبخاصة بعد أن قيل وكُتب الكثير نتيجة للمؤتمر الاستعراضي السادس الذي عقد هذا العام. وموقف كوبا معروف بالنسبة لهذه المعاهدة. فنحن نعتقد أن أحكامها تمييزية وانتقائية على نحو أساسي، حيث أنها تجعل حيازة ناد مختار من البلدان للأسلحة النووية أمرا مشروعا. والدول الحائزة للأسلحة النووية التي أجازت لها معاهدة عدم الانتشار قانونيا حيازة هذه الأسلحة ، ليست ملتزمة حتى بإخضاع منشآتها وتر ساناتها النووية لضمانات الوكالة. كما أن المعاهدة لا تحظر الانتشار الرأسي للأسلحة النووية، بل تجعل من الممكن للدول الحائزة للأسلحة النووية والمعترف بها بمقتضى هذه المعاهدة أن تستمر في تحسين هذه الأسلحة تحسينا نوعيا. وهذه هي الأسباب الأساسية لعدم توقيع كوبا أو تصديقها بعد على معاهدة عدم الانتشار.

ورغم أن كوبا ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار، فإنها دخلت في اتفاقات للضمانات مع الوكالة بشأن جميع منشآتنا النووية، وتمتثل امتثالا صارما لهذه الاتفاقات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، عندما زار المدير العام للوكالة بلدنا، وقّعنا البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات بين كوبا والوكالة، وبذلك أصبحنا أول دولة توقع على هذا البروتوكول من الدول غير الموقعة على معاهدة عدم الانتشار.

وكجزء من الحصار الاقتصادي، والتجاري، والمالي الصارم الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة على كوبا طيلة أكثر من ٤٠ عاما الآن، فإن برنامجنا للاستخدام السلمي للطاقة النووية كان، ولا يزال، عرضة لأنشطة متنوعة تستهدف منعه من إحراز أي تقدم. وكما هو معروف، اعتمدت حكومة الولايات المتحدة عام ١٩٩٦ قانون هيلمز – بيرتون السيء السمعة، الذي يؤكد، ضمن جملة أمور، أن إكمال وتشغيل أية مرافق نووية في كوبا، بصرف النظر عما إذا كانت منخرطة في الاستخدام السلمي

للطاقة النووية، سيعتبران من الأعمال العدوانية التي تتطلب استجابة ملائمة من الولايات المتحدة. وتنص قوانين حالية أخرى في الولايات المتحدة على إجراءات لمقاطعة البرنامج النووي الكوبي بطرق متنوعة، وبخاصة مقاطعة التعاون التقني بين بلدنا والوكالة. وتذهب هذه القوانين إلى حد تخفيض مستوى المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة إلى البلدان الثالثة بنفس القدر الذي تسهم به هذه البلدان في برنامج كوبا النووي.

وتؤكد كوبا من جديد رفضها الشديد لهذه الأنشطة التمييزية، التي تتناقض تناقضا واضحا مع النظام الأساسي للوكالة. ورغم هذه الأنشطة، سيواصل بلدنا تطوير برنامجه النووي للأغراض السلمية بأسلوب شفاف تماما، والعمل الدؤوب من أجل نزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية.

وتأسف كوبا لاضطرار الجمعية إلى اعتماد مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة بالتصويت في السنوات القليلة الماضية. وهذه هي الحالة الوحيدة في الجمعية العامة التي لا يتخذ فيها قرار مثل هذا بتوافق الآراء. ولا بد من إنهاء حلقة المواجهة هذه. وكان ينبغي ألا توجد أبدا مثل هذه المواجهة بشأن مشروع القرار هذا. ومن الضروري استعادة الممارسة – التي أغفلت طيلة سنين عديدة لأسباب متنوعة – المتمثلة في ألا يتضمن النص إلا المسائل التي تحظى بتأييد جميع الوفود. وهذا من شأنه أن يمكن الجمعية العامة من إرسال إشارة واضحة تنم عن الوحدة والدعم لأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤكد كوبا من جديد استعدادها للإسهام في الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أتوجه بخالص الشكر للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد البرادعي على تقريره الممتاز عن عمل الوكالة في السنة الماضية. وأود أن أطلب منه، بالنيابة عن وفد الولايات المتحدة، أن ينقل إلى جميع العاملين معه تقديرنا لما يقومون به من عمل شاق وما يبدونه من تفان في الاضطلاع بالأنشطة العديدة التي وصفها لنا المدير العام في بيانه.

ومن عناصر القوة التي تجلبها الوكالة لمنصبها قدرتها على التغير بمرور الزمن. ففي عالمنا الآخذ في التطور، تتغير احتياجات الدول وأولوياتها بشكل مستمر. ولتلبية هذه الاحتياجات بشكل فعال، يتعين على الوكالة أن تتكيف أيضا باستمرار، فتبتدر أو تعدل برامج عملها لتستجيب لطلبات الدول الأعضاء. وخلال العقد المنصرم، تصاعد حجم هذه الطلبات بشكل مثير. وقد استجابت الوكالة لهذه الطلبات من خلال توسيع نطاق العمل في مجال الهيدرولوجيا، واتخاذ مبادرات جديدة في مجال كشف الألغام الأرضية، ووضع خطة عمل شاملة فيما يتعلق بالمصادر النووية اليتيمة، أي التي لم يعد يعرف لها صاحب، وبذل جهود مستفيضة لتعزيز نظام الضمانات، وهذه مجرد أمثلة قليلة في هذا الخصوص. وهذه القدرة على التكيف والتغير ضرورية لفعالية الوكالة ولزومها على المدى الطويل. إلا أن التغير، كما نعرف جميعا، يمكن أن يكون أمرا صعبا بالنسبة لأي منظمة. ومن ثم فإن مما يستوجب تماما الثناء على هذه المنظمة الدولية أنها تستطيع، مع تنوع برنامجها وموظفيها، تلبية الاحتياجات إلى التغير بهذه الطريقة الجيدة.

إن الالتزام بالأهداف أمر أساسي لنجاح أي مؤسسة. وحقيقة أن الوكالة تعتبر على نطاق واسع من أنجح المنظمات الدولية وأكثرها فعالية إنما تعود إلى حد كبير إلى التزام موظفيها القوي بعملها. ويظهر بوضوح تفاني الرجال والنساء العاملين في الأمانة العامة للوكالة فيما يقومون به من عمل سواء كان ذلك في مجال التعاون النووي، أو الأمان النووي، أو التحقق. فهناك موظفون عديدون يعملون بشكل

تلقائي وعن طيب خاطر لساعات طويلة إضافية في المساء وفي عطلات نهاية الأسبوع لاستكمال المهام الموكلة إليهم. وهذا الالتزام يعني أن التعاون النووي يساعد على تعزيز مستويات الصحة والتغذية للناس في كل أنحاء العالم، وأن هذا التعاون يمكن السير فيه في إطار تدابير أمان دولية صارمة وفعالة، وأن خطر الاستخدام غير المشروع للمواد النووية يجري تقييده بفعالية.

وينبغي لهذا الالتزام أن يسير جنبا إلى جنب مع الكفاءة في ضمان الأداء السليم. وتبيَّن جودة برامج الوكالة بوضوح المهارات العديدة التي يجلبها موظفو الأمانة العامة لعمل الوكالة. ويعبر لجوء المجتمع العالمي مرارا وتكرارا وبشكل ثابت إلى الوكالة باعتبارها الجهة القادرة على إدارة المشاكل المستعصية – من كارثة تشرنوبيل إلى التحديات النووية التي يشكلها العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – عن ثقة العديد من الدول بأن الوكالة ستتيح أداة موثوقا بها للتصدي لتلك المشاكل.

ومن السمات المميزة للوكالة منذ وقت طويل قدرتها على التكيف والتغير، والتزام موظفيها وكفاءتهم. وقد لقيت أهمية عمل الوكالة اعترافا واسع النطاق على مدى السنين العديدة من خدمتها للمجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال، جرى في وقت سابق من هذا العام التشديد مرارا وتكرارا على الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة في القضايا النووية في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. واعترف المؤتمر بالجوانب المتنوعة العديدة من عمل الوكالة، بالإضافة إلى المبادرات الجديدة العديدة التي تسعى إلى تحقيقها. ومن بين هذه الجوانب، كما أشار المدير العام، الدور الذي يمكن أن تضطلع به الوكالة دعما لأهداف نزع السلاح في إطار معاهدة عدم الانتشار، وذلك بالمساعدة على طمأنة المجتمع الدولي بأن إزالة المواد الانشطارية الفائضة من الأسلحة النووية مستمرة على نحو مطرد. ومن شأن هذا أن يساعد على الاستجابة للدعوة الموجهة في تلك الوثيقة الختامية إلى أن تطبق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية مبدأ اللارجعة على تدابير نزع السلاح النووي وخصوصا الدعوة إلى إتمام وتنفيذ المبادرة الثلاثية الأطراف. وقد اقتربت الولايات المتحدة، وروسيا، والوكالة جدا من الاتفاق على الإطار القانوني لعملية التحقق تلك، ونأمل في إمكانية حسم الاختلافات الطفيفة المتبقية بسهولة.

وبينما تعمل الوكالة على معالجة هذه القضية وغيرها من القضايا الأخرى العديدة المعروضة عليها، فلنضع في اعتبارنا ما ذكره المدير العام في بيانه من أن قدرة الوكالة على الاستمرار في الاضطلاع بهذه المهام بفعالية تعتمد على ما تقدمه الدول من التزام سياسي ودعم مالي. ومن الطبيعي أن جميع الدول الأعضاء في الوكالة يهمها أن تواصل الوكالة تنفيذ برامجها بأقصى فعالية ممكنة من حيث التكاليف. وفي نفس الوقت، نحن ما زلنا نضع في اعتبارنا الدعوة التي وجَّهها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠ من أجل تزويد الوكالة بالموارد التي تحتاج إليها لإنجاز عملها. ومن الواضح أن الحفاظ على قوة وفعالية هذه المنظمة الدولية الحيوية يخدم احتياجاتنا جميعا.

وأخيرا، يسر الولايات المتحدة أن تضيف اسمها إلى قائمة المشتركين في تقديم مشروع القرار المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نؤيد النص الحالي بالصيغة المتفق عليها بتوافق الآراء في فيينا.

السيد صون جون يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أستهل بياني بالإعراب عن خالص تقدير وفد بلدي للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد البرادعي على تقريره الشامل وعلى العمل الممتاز الذي أنجزه هو وموظفوه خلال العام المنصرم.

وما فتئت الوكالة تقوم منذ إنشائها قبل أربعة عقود بالإسهام بشكل كبير في تعزيز النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية من خلال تنفيذ الأحكام الخاصة بنظام الضمانات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الاتفاقات الدولية. وفي نفس الوقت، عززت الوكالة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجنس البشري.

ودعوني الآن أعلق على بعض أنشطة الوكالة التي توليها حكومة بلدي أهمية كبرى، تقوم الوكالة بدعم التعاون الدولي من أجل النهوض بتطوير الاستخدامات والتطبيقات السلمية للتكنولوجيات النووية لتلبية المتطلبات الخاصة بالطاقة وغير ذلك من الاحتياجات البشرية. وتتجاوز أنشطتها، ما هو أبعد من الطاقة النووية لكي تشمل التطبيقات مجالات متنوعة غير توليد الطاقة مثل الزراعة والصحة وإدارة الموارد المائية.

ولقد أفاد استخدام الطاقة النووية المجتمع الدولي بدرجة لم يسبق لها مثيل في التاريخ، إلا أن ذلك لم يكن بدون عواقب غير محمودة. وتواجه الصناعة النووية في الوقت الحالي التحديات المتمثلة في ضمان قبول الجمهور لها بالإضافة إلى قدرتها التنافسية من الناحية الاقتصادية. لذلك، نحن نشاطر في الرأي القائل بأن مستقبل الطاقة النووية قد يعتمد إلى حد كبير على التطوير الناجح للمفاعلات الآمنة والمبتكرة، ولتكنولوجيات دورة الوقود بما في ذلك المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وفي هذا الصدد، استكملت جمهورية كوريا التصميم النظري لبناء مفاعل صغير الحجم قوته ٣٣٠ ميغاواط أطلق عليه اسم المفاعل المعياري المتقدم المتكامل النظام. وستساعد خبرتنا في تطوير هذا المفاعل المعياري بشكل كبير خطط الوكالة الرامية إلى تشجيع استحداث مفاعلات صغيرة ومتوسطة الحجم في المستقبل. وبلدي مستعد تماما لتقاسم معرفته وخبرته في مجال بحث وتطوير التكنولوجيا النووية في إطار برنامج التعاون التقني للوكالة.

وتكتسي قضية الأمان النووي أهمية فائقة في استخدام الطاقة النووية. وإذ نشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي لكل بلد أن يحافظ على أعلى مستوى ممكن من الأمان النووي من خلال تدابير وطنية صارمة، فإننا نرى أيضا أن التعاون الدولي في المسائل المتصلة بالأمان أمر لا غنى عنه.

ومن ناحية أخرى ينبغي لكل بلد أن يتخذ خطوات محددة لتخفيف حدة القلق الجماهيري بشأن أمان تشغيل محطات الطاقة النووية والتخلص من النفايات المشعة. ومن ناحية أخرى، ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن توالي تشجيع التعاون الدولي لإنشاء مجموعة قواعد ومعايير الأمان النووي.

وعلى مدى سنوات عديدة، بذلت حكومتي قصارى جهدها لكي تغرس في المجتمع ثقافة الأمان النووي بهدف تشجيع التقبل الجماهيري. وتتخذ حكومتي إجراءات تستهدف التصديق في المستقبل القريب على الاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان إدارة الوقود المستنفد وبشأن سلامة إدارة النفايات المشعة. كما نأمل أن تختتم على وجه السرعة المناقشات الدولية المتعلقة بأمان المصادر المشعة، ونقل المواد المشعة بسلام.

ويشكل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصرا لا غنى عنه في نظام عدم الانتشار النووي. ولذلك تؤيد حكومتي على الدوام جهود تلك الوكالة الرامية إلى تعزيز نظامها المتعلق بالضمانات. وعلى وجه التحديد، فإننا نرحب باعتماد الوكالة في أيار/مايو ١٩٩٧ للبروتوكول الإضافي النموذجي. ومن شأن هذا البروتوكول أن يعزز بصورة ملحوظة فعالية وكفاءة نظام الضمانات، بينما يكفل

ألا تكون هناك مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها. وقد وقّعت حكومتي على البروتوكول الإضافي في حزيران/يونيه ١٩٩٩ وتتخذ الآن تدابير داخلية للتصديق عليه في السنة المقبلة. ويود وفدي أن يشدد على أهمية التطبيق العالمي للبروتوكول الإضافي.

ونحن نتطلع إلى قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت المناسب بإنشاء نظام ضمانات متكامل. وفي هذه الأثناء، ظلت جمهورية كوريا تنفذ نظامها الوطني للتفتيش منذ عام ١٩٩٧، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومنذ عام ١٩٩٣، اعتمد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارات بشأن المسألة النووية تتصل بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكان مما جاء في القرار المعتمد في الدورة الرابعة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة أنه يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال التام لاتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نثني على استمرار الجهود الرزيهة التي تبذلها الوكالة لحل هذه المشكلة ونتطلع إلى امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية امتثالا تاما لاتفاق الضمانات الذي أبرمته، على النحو المبين في القرار GC(44)RES/26 المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ونرحب بالتطورات الإيجابية المستجدة مؤخرا في شمال شرق آسيا، ونأمل أن تتيح تلك التطورات فرصة طيبة لحل القضايا المعلَّقة بما فيها المسألة النووية المتصلة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

ويرحب وفدي بالنتيجة الطيبة التي أسفر عنها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وهي النتيجة التي تحدد خطة عملية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي للسنوات الخمس المقبلة. ويسعدنا أن نلاحظ أن المؤتمر قد أكد مجددا دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها الميسِّر الرئيسي للتعاون التقني والسلامة النووية والحارس الأمين لعدم الانتشار النووي. وتتطلع حكومتي إلى تنفيذ المعايير الواردة في الوثيقة الختامية تنفيذا تاما.

ولكي نتصدى للتحديات التي تواجهها الصناعة النووية، نحتاج إلى مجموعة اختصاصية كبيرة من المهنيين الشبان الملتزمين ذوي الروح المعنوية العالية والاقتدار التقني والإيمان الشديد باستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وكجزء من الجهد المبذول لإنشاء مثل هذه المجموعة الاختصاصية، ستستضيف جمهورية كوريا في سنة ٢٠٠٢ المؤتمر النووي الثاني للشباب، الذي يجيء في أعقاب المؤتمر الأول المعقود في سلوفاكيا في نيسان/أبريل الماضي. وسيكون هذا المؤتمر بمثابة منتدى للجيل الشاب كي يفهم أهمية الطاقة النووية ويتبادل الآراء بشأنها.

وختاما، يود وفدي أن يؤكد مرة أخرى التزام جمهورية كوريا الشديد بأهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتأييده القوي لأعمال الوكالة.

السيد كوباياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة اليابان، أتقدم بأحر التهانئ للسيد إبراهيم عثمان، ممثل الجمهورية العربية السورية، تقديرا لإدارته الممتازة لرئاسة المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورتها الرابعة والأربعين. كما أتوجه بالشكر إلى السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تقديرا لعرضه الشامل لتقرير الوكالة. كما أعلن ترحيب حكومتي بجمهورية طاجيكستان وجمهورية أذربيجان وجمهورية أفريقيا الوسطى، التي انضمت حديثا إلى الوكالة.

إن اليابان تقدر تقديرا كبيرا دور الوكالة في تعزيز وتوطيد التعاون الدولي من أجل استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والسلامة النووية وعدم الانتشار النووي.

ولكي تستمر تلك الوكالة في القيام بدورها العالمي، تأمل اليابان أن يبدأ على الفور سريان مفعول التعديلات المدخلة على المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة المتعلقة بزيادة عدد أعضاء مجلس المحافظين، على النحو الذي أقره المؤتمر العام في السنة الماضية.

وستستمر اليابان في التعاون التام مع الوكالة في مجال استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية واستنادا إلى الخبرات التي اكتسبتها اليابان حتى الآن في هذا الميدان الهام، فإنها تضع الآن اللمسات الأخيرة على خطتها الطويلة الأجل لبحوث الطاقة النووية وتنميتها واستغلالها، وهي الخطة التي تجمل سياستها العامة ورؤيتها الطويلة الأجل لكي تستغل على أكمل وجه إمكانات الطاقة النووية المتعددة الأوجه. ولا تزال حكومتي، التي تراعي مبادئ الاستعمال السلمي والسلامة مراعاة تامة، ملتزمة بتطوير عملية توليد الطاقة النووية وإنشاء دورة للوقود النووي. وبذلك، ستستمر اليابان في إيلاء أهمية كبرى للشفافية في أنشطتها النووية، وتعتزم المداومة على إطلاع المجتمع الدولي، عن طريق المنظمات الدولية ذات الصلة بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على سياساتها وعلى الحالة فيما يتعلق باستعمال البلوتونيوم.

وحسبما ذكر وفدي في المناقشة التي جرت في اللجنة الرابعة في إطار البند ٨٢ من جدول الأعمال، المعنون ''آثار الإشعاع الذري''، فإن سياسة اليابان القائمة على تعزيز أمان الطاقة النووية واستعمالها استعمالا سلميا تمتد لتشمل التعاون النووي، على الصعيد الثنائي ومن خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من المنظمات الدولية المختصة. واليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من هجوم نووي، وبوصفها بلدا ملتزما منذ وقت طويل باستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية، مصممة على استعمال ثروتها من الخبرة لتحقيق المزيد من النفع للجنس البشري.

وتعلق اليابان أهمية خاصة على مساعدة الأشخاص المتضررين في حادثة تشيرنوبيل وساهمت في صندوق الغطاء الواقي لتشيرنوبيل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اليابان، بصفتها الرئيس الحالي للفريق العامل المعني بالأمان النووي التابع لمجموعة السبعة، تعمل على تنسيق وجهات نظر أعضاء الفريق في مجالات مثل، استحداث موارد بديلة لتوليد الطاقة الكهربائية وتوفير فرص العمالة بعد إغلاق محطة تشيرنوبيل.

ويمثل سكان منطقة سميبالاتنسيك في كازاخستان، محور اهتمام أيضا. ففي العام الماضي عقدت حكومة اليابان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤتمر طوكيو الدولي بشأن سميبالاتنسيك وأعلنت فيه أنها ستقدم مساعدة إنمائية رسمية ثنائية في الميدان الطبي. وعلى أساس اتفاق توصلنا إليه مع حكومة كازاخستان في آذار/مارس من هذا العام. ستقدم اليابان المعدات الطبية والتعاون الفني لتحسين المعايير الصحية للشعب في المنطقة. وقررنا أيضا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المساعدة من أجل إعادة التأهيل الاقتصادي في المنطقة من خلال صندوق التنمية البشرية وصندوق مساعدة المرأة في البلدان النامية.

واسمحوا لي أن ألقي الضوء باختصار على بعض جوانب أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي لها في رأينا، أهمية خاصة، تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور هام في ميدان عدم الانتشار النووي من خلال نظام الضمانات ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده لتعزيز الطابع العالمي للبروتوكول الإضافي لاتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي ترى أنه جزء لا يتجزأ من نظام الضمانات. وانطلاقا من وجهة النظر هذه فإننا نشعر بالارتياح لأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتمدت في هذا

العام القرار GC (44)/RES/19 ”تعزيز فاعلية نظام الضمانات وتحسين كفاءة وتطبيق البروتوكول النموذجي“، الذي يتضمن خطة عمل لتنفيذ اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية. ونطلب إلى المدير العام ومجلس المحافظين والدول الأعضاء، تنفيذ هذه الخطة على وجه السرعة.

وبغية تعزيز عملية إبرام البروتوكول الإضافي تعتزم اليابان تقديم إسهامات من خارج الميزانية للأمانة العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونود أن نعرب أيضا عن استعدادنا لأن نستضيف في العام المقبل، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حلقة عمل لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تعزيز الطابع العالمي للبروتوكول الإضافي. ونعتقد أن حلقة العمل ستوفر للدول الأعضاء التي أبرمت البروتوكول الإضافي فرصة لتقديم خبراتها لمساعدة البلدان التي لم تفعل ذلك بعد لتفهم أهمية إبرام البروتوكول الإضافي. وستواصل اليابان بنشاط جهودها للتعاون مع جميع الدول الأعضاء التي تشاطرها في التفكير ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى يصبح البروتوكول الإضافي عالميا.

وترحب اليابان بالتطورات الإيجابية التي يشهدها العالم الآن في شبه الجزيرة الكورية. فمنذ أقل من أسبوع اعتمد بالإجماع في هذه القاعة مشروع قرار قدمه وفدا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا. وأسعد اليابان أن تكون من مقدمي مشروع القرار وهي تأمل في أن يكون هذا القرار معلما جديدا آخر في عملية المصالحة والتعاون بين الكوريتين.

وفي ضوء هذه التطورات الإيجابية سيكون من المهم أن تتعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعاونا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ اتفاق الضمانات الخاص بها وذلك بغية زيادة تحسين مناخ التعاون والمصالحة.

ولدينا أمل قوي في أن تستجيب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نحو إيجابي لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية GC (44)/RES/26 ”تنفيذ الاتفاق بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطبيق الضمانات فيما يتصل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية“. واليابان من جانبها تسهم بنشاط في مشروع مفاعل الماء الخفيف التابع لمنظمة تنمية الطاقة في شبه جزيرة كوريا التي تلعب دورا هاما في تعزيز أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شبه جزيرة كوريا.

ختاما، أود أن أكرر التزام حكومة بلدي القوي بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودعمها لها.

السيد سوريانمادجا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد إندونيسيا يسعدني أن أعرب عن تقديرنا الخالص للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد محمد البرادعي لعرضه لتقرير الوكالة ولبيانه الشامل الذي ألقى الضوء على دور الوكالة وأنشطتها. والفترة التي يغطيها التقرير تؤكد أن المدير العام، بحسه المهني وتفانيه، قد عزز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ميدان الطاقة النووية.

ونتقدم بالشكر إلى المدير العام بشكل خاص لأنه لفت انتباهنا إلى مجالات العمل الرئيسية الثلاثة للوكالة، كوسيلة لنقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وكسلطة معترف بها لدعم الجهود الحكومية الدولية لتعزيز الأمان النووي، حول العالم، وكأداة لا غنى عنها لتعزيز البرنامج الدولي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وترحب إندونيسيا بهذا المنهج الموحد الذي يقوم على الركائز الثلاث، التكنولوجيا والأمان والتحقق.

ومن المعترف به عالميا الآن أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الأداة الأساسية التي يستعين بها المجتمع الدولي في استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومن بين أهم

جوانب عملها توليد الطاقة الكهربائية للوفاء بالطلبات المتزايدة على الطاقة في المستقبل. ولأسباب تتصل بأمن الطاقة، ينبغي تشجيع البلدان التي لديها موارد محدودة من الوقود الأحفوري على أن تغير نظم إمدادها بالطاقة بحيث تتضمن هذه النظم المصادر المتجددة وغير المتجددة لضمان التنمية الوطنية على أساس مستدام. وفي سياق هذه الاعتبارات، وتمشيا مع أهداف بروتوكول كيوتو، فإن الوكالة تستحق الإشادة لجهدها المبذول في تقديم المعلومات والتدريب على الدور الممكن للطاقة النووية في إطار آلية التنمية النظيفة بيئيا.

وفي هذا الصدد أيضا، ينبغي أن تبذل جهود جماعية بمساعدة من الوكالة للتوصل إلى حلول فنية مناسبة لتوفير الطاقة الآمنة التي يعتمد عليها بأسعار ميسورة وخاصة للبلدان النامية. ونحن نشعر بالامتنان للوكالة لمساعدتها في استعمال الطاقة النووية من خلال استخدام مفاعلات صغيرة أو متوسطة الحجم كبديل ناجع لتوليد الطاقة الكهربائية.

وفي هذا الصدد، أوجه الانتباه في الاجتماع الذي عقد بين سعادة الرئيس عبد الرحمن وحيد والأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وفي هذا الاجتماع أكد الرئيس دعمه للاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية لمواجهة الاحتياجات الأساسية للشعب. وأكد الرئيس أيضا على أن حكومته تنظر بعقل متفتح إلى استخدام الطاقة النووية كمصدر بديل للطاقة في المستقبل.

وكفالة مستوى رفيع من الأمان النووي في أرجاء العالم أمر في المقام الأول من الأهمية لإندونيسيا. ويجب أن تؤخذ الجوانب المتعلقة بالسلامة في الحسبان في مرحلة مبكرة من تصميم المرافق النووية. ونتفق مع الرأي السائد على أنه بينما تقع مسؤولية الأمان في تصميم المنشآت النووية وتشييدها وتشغيلها على عاتق الدولة صاحبة الولاية القانونية على هذه المنشآت، فإن التعاون بين الدول لازم لكفالة تطبيق مستويات الأمان النووي المتعارف عليها دوليا في كل مكان. ومع أنه قد تحققت إنجازات جديرة بالذكر في هذا السبيل، ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله. ومن المهم خلال اجتماع الاستعراض القادم أن تحرز الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي تقدما كبيرا في المجالات التي تتطلب تحسينات تتعلق بالأمان. وفي هذا السياق، أصدرت إندونيسيا مؤخرا لائحتين، تتعلق إحداهما بالأمان النووي والأمان من الإشعاع، والأخرى باستغلال الطاقة النووية، القصد منهما تيسير تطبيق معايير الأمان الأساسية الدولية الجديدة للوقاية من الإشعاعات المؤينة وأمان المصادر الإشعاعية.

وقد وقّعت إندونيسيا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في سعيها المستمر من أجل زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار وتخليص العالم من الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية، البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن إندونيسيا من أولى الدول القليلة التي صدّقت على هذا البروتوكول وقامت بتنفيذه. وذلك اعترافا منها بالدور الحاسم الذي تضطلع به الوكالة في تأمين المواد والمرافق النووية اتقاء لسرقتها أو تحويلها إلى الأغراض العسكرية، مما يستدعي إبرام بروتوكولات إضافية على الصعيد العالمي.

وعلى الصعيد الإقليمي، شاركت إندونيسيا بنشاط في حلقة العمل المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بتنفيذ معاهدة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، والمعقودة في بانكوك هذا العام، واقترحت وضع نظام ضمانات الرابطة من أجل الامتثال للشروط المنصوص عليها في المعاهدة. ونتوقع أن يقدم نظام الضمانات المقترح إسهاما

ذا شأن في زيادة تعزيز الثقة والائتمان المتبادلين بين أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وكذلك في تعزيز الأحكام المتعلقة ببرامج توفير الضمانات.

أما فيما يتعلق بتكنولوجيا مفاعلات الأبحاث، فقد نجح علماؤنا ومهندسونا في الوكالة الوطنية للطاقة النووية (باتان) في زيادة قدرة المفاعل النووي في باندونغ. وافتتحت نائبة رئيس جمهورية إندونيسيا في شهر حزيران/يونيه الماضي مفاعلا آخر للأبحاث. ونجح مهندسونا في تنفيذ هذه المشاريع المعقدة بعد المشاركة في مختلف برامج التعاون التقني التي بدأتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي نعرب عن شكرنا للوكالة عليه.

وبرنامج التعاون التقني من أقيم المكونات في الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أفاد إندونيسيا كثيرا في تطوير قدراتها في مجال الموارد البشرية، والمرافق التقنية العلمية، وهياكل الدعم التي تعد هامة لأولوياتنا الوطنية في مجالات من قبيل الصحة والصناعة والزراعة والإنتاج الحيواني والبيئة. وقد أعربنا بالفعل عن استعدادنا لتقاسم ما لدينا من دراية متخصصة ومرافق علمية ولتبادل خبراتنا مع البلاد النامية الأخرى. بيد أن تنفيذ البرنامج سيتوقف على الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالإضافة إلى الإطار القائم للتعاون بين الشمال والجنوب. وفي هذا السياق، نناشد الوكالة أن تواصل استكشافها لإمكانية استحداث برامج جديدة ومبتكرة للبلدان النامية.

ونقدر أيضا مع الامتنان الدعم الذي قدمته الوكالة لمجلس الرقابة على الطاقة النووية في إندونيسيا بعقد حلقتي عمل إقليميتين، تتعلق أولاهما بـ ''تعزيز القدرات الوطنية على الاستجابة لحالات الطوارئ الإشعاعية'' والثانية بـ ''إعداد إطار قانوني لتنظيم سلامة إدارة النفايات المشعة والنقل المأمون للمواد المشعة''. وكان عقد حلقتي العمل هاتين في رأينا جيد التوقيت ومناسبا لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، لأنهما لم تسهما فقط في إيجاد وعي بالمشاكل المتعلقة بهذا المجال، بل أسهمتا أيضا في تطوير قدرات المنطقة الخاصة على الاستجابة لأي من حالات الطوارئ الإشعاعية. ونتطلع في المستقبل إلى وجود أنشطة من هذا القبيل فيما يتصل بمختلف أوجه الأمان الإشعاعي والضمانات المصممة وفق الاحتياجات المحددة لمنطقتنا.

وينبغي التأكيد على أن هذه الأنشطة التعاونية المنفذة عن طريق برامج فعالة من شأنها الإسهام بدرجة كبيرة في تحسين قدرات البلدان النامية في المجالات العلمية والتكنولوجية والتنظيمية. ويرحب وفدي باستراتيجية التعاون التقني وبمفهوم ''الشريك في التنمية''، بما في ذلك إطار البرامج القطرية والتخطيط المواضيعي من خلال تطبيق معايير المشاريع النموذجية. ويتمشى أخذ الوكالة بهذه النهج تمشيا كاملا مع سياسة حكومة إندونيسيا واستراتيجيتها في تسليط الاهتمام بشكل أشد وزيادة التركيز على مزايا العلم والتكنولوجيا وتأثيرهما الاجتماعي الاقتصادي بالنسبة للمستعمل النهائي، بدلا من الاقتصار على النواتج التي يتمخض عنها البحث والتطوير. وقد نجحت وكالتنا الوطنية للطاقة الذرية بالتالي في إقامة شراكات مع مختلف الوزارات والحكومات المحلية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تطوير الأساليب النووية للنهوض برخاء شعبنا ورفاهه وتطبيق هذه الأساليب.

ولأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا أن إندونيسيا قد استفادت من المساعدة التي تلقتها من الوكالة استفادة عظيمة. ونتطلع إلى مزيد من التعاون المكثف من خلال برنامج التعاون التقني وفي إطار اتفاقات التعاون الإقليمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذا البند اليوم. وسنستمع إلى بقية المتكلمين صباح الغد.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يرغب في التكلم ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تحدد مدتها بـ ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد هونغ يي ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يرغب وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في ممارسة حقه في الرد بشأن الإشارات التي وردت في بيانات المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبعض البلدان إلى ما يسمى بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

وكما هو معروف تمام المعرفة فالقضية النووية في شبه الجزيرة الكورية ليست قضية تناقشها الأمم المتحدة. فالقضية النووية قضية سياسية وعسكرية تحل ثنائيا بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في ضوء أصلها وفي ضوء طبيعتها. وسوف تحل القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية عندما يتم التنفيذ الكامل للإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ولذا فليس من العدل بل ومن التحيز أن يطلب إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تنفذ هذا الحكم أو ذاك في الأمم المتحدة. فلن يساعد هذا النهج في حل القضية. وإذا كانت البلدان مهتمة حقا بحل هذه القضية فينبغي لها أن تشجع وتعزز تنفيذ الإطار المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

واسمحوا لي أن أرد بإيجاز على بيان ممثل جنوب كوريا. فالإشارة إلى القضية النووية من الجانب الكوري الجنوبي، الذي يعلم أكثر من غيره أن القضية يتعين حلها بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، تثير كثيرا من الشك لدينا. ونرجو أن يتخلى الجانب الكوري الجنوبي عن نزعته للمواجهة إذا كان صادقا في نيته تحقيق الثقة والمصالحة في شبه الجزيرة الكورية. كما أننا نشجب النهج المزدوج الذي تتبعه اليابان إزاء هذه القضية ونشجع اليابان بشدة على أن تسوي مسألة جرائمها السالفة ضد الشعب الكوري بأسرع ما يمكن وقبل الحديث عن هذه القضية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن البند ٤٤ من جدول الأعمال، ''الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب سنة ٢٠٠٠''، كما هو وارد في اليومية الصادرة في هذا اليوم، لن يجري تناوله صباح غد، وقد أجل إلى موعد لاحق سيعلن عنه قريبا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.